الفلسطينيون في إسرائيل

رائف زريق

مدخل

يرصد هذا الفصل من التقرير وضع الفلسطينيين في الداخل، ويتطرق بداية للواقع السياسي والخارطة الحزبية، ومواقف الأحزاب المختلفة من قضايا راهنة على الساحة السياسية. كما يتضمّن استعراضًا لبعض التطورات في علاقة الدولة وسياستها تجاه المواطنين العرب. كما يشمل التقرير هذا العام أيضًا رصدًا ومتابعة خاصة وموسعة لموضوعين يبدوان مختلفين بعض الشيء، لكنهما تجمعهما قواسم مشتركة: الأول هو موضوع التربية والتعليم، والآخر هو موضوع العنف. يشكّل هذان الموضوعان تحديين كبيرين أمام المجتمع الفلسطيني، وباعتقادنا فإنّ مصير هذا المجتمع مرتهن إلى حدّ كبير بقدرته على معالجتهما. المشترك بين قضيتي العنف والتعليم هو أنّ كلتيهما تخصّ المجتمع برمّته دون استثناء، وتلقي بظلالها على الجميع. من ناحية أخرى، فإنّ معالجة هذين التحديين هي معالجة مؤسساتية طويلة الأمد، وليس بمقدور المجتمع القيام بها دون التعامل مع مؤسسات الدولة. يطرح هذان التحدّيان سؤال كيفية التعامل مع المؤسسة الإسرائيلية، إذ لا يكفي الحديث عن مقاومة السياسة الإسرائيلية والنضال ضدّها، بل هناك ضرورة لبناء إستراتيجية عمل مع الدولة وليس ضدّها فقط. يثير هذا الأمر السؤال حول «المسموح» و«الممنوع» في هذه المعادلة المركّبة بين الهويّة والمواطنة.

العنف والتربية قضيّتان داخليّتان، ليس بمعنى أنّ علاجهما داخليّ، بل بمعنى أنّهما تمسّان عصب المجتمع وصحّته، ومناعته، وقدرته الذاتية على الحراك الجماعي والفردي.

إنّ خسارة معركة التربية والتعليم ومعركة العنف معناها، على نحوٍ ما، خسارة الذّات، وخسارة الذات هي أكثر من خسارة المعركة: هي خسارة الحربّ كلّها.

المشهد السياسي

موقف الأحزاب من الثورات العربية

وإن كان من الممكن إيجاد اختلاف بين (مواقف) الأحزاب المختلفة حول الثورات العربية – كما سيرد لاحقاً – لكن الحقيقة الأساسية تبقى أن وجود انقسام داخل الأحزاب نفسها هو السمة الأساسية، وبخاصة عندما يجري الحديث عن سورية.

• الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي

الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي اتخذا موقفاً مشككاً جداً بالثورة السورية ومالت معظم مقالات كتّاب الحزب الرئيسيين إلى اعتبار الحدث مؤامرة يشترك فيها الأميركان والخليجيون.

الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي اتخذا موقفاً مشككاً جداً بالثورة السورية.

كتب محمد نفاع، السكرتير العام للحزب، في الاتحاد بتاريخ ١٢/١/١٨[١] «هذه المعارضة السورية لا تريد إصلاحات، هي تسعى اليوم لمنع المؤسسة السورية من تحقيق هذه الإصلاحات ... أنا رجل ماركسي شيوعي علماني لي عدو وحيد على هذه الأرض هو النظام الأميركي وكذلك إسرائيل. المثقف هو دائماً من يعرف كيف يرتب خسائره لا أن يرتب أرباحه. المطلوب أن تشتم النظام السوري حتى يدعوك الأوروبيون إلى مهرجاناتهم الثقافية، وعندها يسمونك شاعر الثورة، هذه شؤون من يريد تحقيق الأرباح ... بعض مثقفي الحداثة، جِراء ترضع من أشلاء البرجوازيين واللصوص، هم أرخص الكائنات كما قال علم من أعلام الشيوعية هو مكسيم غوركي». وأضاف «هناك نظم شريكة وخائنة وعميلة للولايات المتحدة بكل ما تعنيه الكلمة، وهناك قوى تقف ضد هذه المخططات، هذا هو المحك اليوم وهذه هي البوصلة». واعتبر نفاع أن «ليس النقاش بين مجددين ومجترين كما قال مارون عبود، ولسنا في أسواق المريد وعكاظ، النقاش مع ذوي النظرة الليبرالية على حساب النظرة الثورية الطبقية». وفي إشارة إلى موقف المثقفين الداعمين للثورة قال: «رأينا أحزاباً ومثقفين ومفكرين أشبعونا سبّا للاستعمار والصهيونية واليوم يلتقون معهم ويتطابقون تمام الانطباق، والمهم أن يخرجوا رابحين». وأنهى مقالته «الموقف من أحداث سورية فيه الكثير من التفاصيل، ولا نستهين أبدًا بالتفاصيل، لكن تبقى القضية الجوهرية والأساسية هي الموقف النضالي ضد الاستعمار وتدخله، وضد كل هذا العالم

الرأسمالي».

وفي مظاهرة مقابل القنصلية الأميركية قال نفّاع أن «كل من يطالب بتدخل خارجي في سورية هو خائن وعميل» (الاتحاد، الخميس، ١٢/١/١٢)[٢]. وفي مقالة منشورة في الاتحاد بتاريخ ١٢/٢/٧،[٣] أشار نفّاع إلى وجود اصطفاف بين «الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والرجعية العربية والصهيونية وتركيا وقوى ١٤ آذار في لبنان، والإخوان المسلمين بمختلف أسمائهم والتجمع الوطني الديمقراطي، لإسقاط النظام السوري».

أما عصام مخول، عضو الكنيست السابق، فقد كتب بالروح نفسها، لكن بمستوى أقل حدّة أقل، وجاء في مقالة، منشورة في الاتحاد يوم ١٢/١/١٤ «هناك معارضة وطنية في سورية، وهناك مطالب شعبية عادلة وغضب مشروع يصب في النضال من أجل تغيير سلم الأولويات، وتحريم الحلول الأمنية للمسائل السياسية والاجتماعية والمطلبية، ولكن هناك مؤامرة، ملامحها أخذت تطفو في هذه الأيام على السطح». وأضاف في إشارة لخطاب الأسد الذي ألقاه عندها «أن الأسد قدّم اقتراحات عينية ومسارًا للإصلاح يمكن قبوله أو رفضه، أو المطالبة بتعديله، وميّز بين المتآمرين أمنيًا على سورية، وبين القوى الشعبية المعارضة وطنيًا والمطالِبة بالتغيير الجذري».

أما كلمة الاتحاد، لسان حال الحزب، فقد كانت أكثر توازنًا، إذ أشارت في عدة افتتاحيات (راجع افتتاحيات ١٢/٩/٢٥[٤] و١٢/١٠/٤[٥]) إلى ضرورة إيجاد حلّ سياسي للأزمة، وكذلك على أثر قصف مخيم اليرموك جاء في افتتاحية الاتحاد بتاريخ ١٢/١٢/١٨[٦] «لا يمكن قبول أي مبرر للقصف الجوي بالقذائف الذي طال مخيم اللاجئين الفلسطينيين في اليرموك»، وأضافت الكلمة أن «تصريحات بعض الرسميين السوريين التي تطالب سكان المخيم بطرد المسلحين هي تصريحات مرفوضة، فواجب حماية جميع المدنيين السوريين واللاجئين الفلسطينيين، يقع على النظام والحكومة... ولا يمكن قبول أي مساس بالمدنيين باسم محاربة مجموعات مسلحة».

كذلك لم تخل الأوساط داخل الجبهة والحزب من الذين وقفوا مع الثورة ومع مطالبها منذ البداية، لكن دون إغفال حساسية الموقع الاستراتيجي لسورية، ودون غض النظر عن المؤامرات التي تحاك ضدها .

لم تخل الأوساط داخل الجبهة والحزب من الذين وقفوا مع الثورة ومع مطالبها منذ البداية، لكن دون إغفال حساسية الموقع الاستراتيجي لسورية، ودون غض النظر عن المؤامرات التي تحاك ضدها .

كتب هشام نفاع: «نحن لسنا ضدّ الإمبريالية هكذا بدون سبب، وبشكل غبي، بل لإنّ مضمونها هو قمع وظلم واستغلال الشعوب وخيرات بلادها. فهل يمكن أن تصبح هذه الموبقات مقبولة وشرعيّة حين يقترفها نظام بحقّ شعب».[٧]

أما فيما يتعلق بمصر، فبعد الحماس الأولي الذي رافق الثورة في أيامها الأولى، جرى اعتبار ما حصل منذ انتخاب مرسي ردة قوية، واعتبرت كلمة الاتحاد بتاريخ ١٢/١٢/١٧[٨]

أن جموع الشعب المصري بدأت «ترى مدى خطورة هذا النظام الذي لا نبالغ لو قلنا أنه يسرق منجزات ثورة مصر»، واقتبست الافتتاحية موقف الحزب الشيوعي المصري، والذي تتفق معه، بأن مشروع الرئيس مرسي «يفتح الباب أمام تأسيس دولة فاشية دينية ويجعل من المجرمين والمتاجرين باسم الدين أوصياء على المجتمع والقيم»، ووصلت الافتتاحية للاستنتاج بأن نظام الإخوان «قرر السير على خطى نظام حسني مبارك».

وفي افتتاحية الاتحاد ليوم ١٢/١٢/٢٣[٩] أشارت الصحيفة إلى أن حكم الإخوان لا يؤسس لنظام سياسي جديد، لا بالسياسة الخارجية، ولا الاقتصادية، ولا بكل ما يتعلق بالحريات الديمقراطية. وأشارت الافتتاحية إلى أن «النظام الجديد في مصر حريص على الانسجام مع المصالح الأميركية والإسرائيلية بما لا يقل عن ذلك القديم».

• الحركة الإسلامية

دعمت الحركة الإسلامية الثورة السورية، وذلك بموجب فهمها لهذه الثورة وطبيعتها. ضمن سلسلة مقالات نشرها رئيس الحركة الإسلامية في موقع فلسطينيو ٤٨ – يشير رائد صلاح إلى طبيعة الصراع في سورية من خلال فهمه لنظام الأسد بأنه «النظام الباطني النصيري» (راجع مقالته «اقترب موعد الحق (٧) والمنشورة في الموقع بتاريخ ١٢/١١/٢٤)[١٠]. ويرى الشيخ رائد صلاح أن ما يقع في صلب الممارسة والفكر الباطني النصيري هو الرغبة في تدمير الثقافة والحضارة الإسلامية. ويشير في مقالته وفي مقالاته الأخرى المنشورة في الموقع ذاته، إلى أن تاريخ الحركات الباطنية منذ صدر الإسلام وحتى اليوم يكمن في سعيها لتدمير الحضارة الإسلامية متآمرة مع «كل علوج الأرض وصهاليلها»، إذ تحالفت الحركات الباطنية تارة مع التتار وتارة آخرى مع المغول، وعليه فان بيت الأسد ما هو إلا استمرار لهذه المنظومة الفكرية. إذ يشير الشيخ رائد فيكتب في الموقع نفسه تحت عنوان «اقترب الوعد الحق (٤)» ونشر في تاريخ ١٢/٩/١[١١] « أكد العلماء المتأخرون أن الطائفة التي ينتمي إليها بشار الأسد ووالده من قبله هي الطائفة النصيرية، إحدى أبرز الفرق الباطنية في التاريخ الإسلامي»، ويضيف» لا يمكن طمس الحقيقة التي تقول إن الاسم الأساسي لهذه الطائفة هو النصيرية»، ويشير في المقالة ذاتها، إلا أنه «يتضح لنا من سلسلة الاغتيالات وتوثيقها ونوع شخصياتها ملاحظات في غاية الأهمية، منها:

دعمت الحركة الإسلامية الثورة السورية، وذلك بموجب فهمها لهذه الثورة وطبيعتها.

١. أن الذين قتلوا كانوا يمثلون مراكز القيادة والتنظيم.

٢. أن تصفية هؤلاء كانت خدمة متعمدة للصليبيين من جهة، ولقيادة المذهب الإلحادي الخبيث من جهة أخرى.

وفي الموقع نفسه نشرت الحركة الإسلامية بيانًا بعنوان «سورية الجريحة تستغيث» بتاريخ ١٢/٢/٤[١٢] أشارت فيه أن أمة الإسلام ابتليت منذ أن سقطت آخر قلاع الإسلام بحكام عملاء للصليبيين والصهيونية، واعتبر البيان أن النظام السوري البعثي الطائفي العشائري العائلي من ضمن هذه الأنظمة، وفي نهاية البيان توجه موقعوه إلى «الأسود المرابطة على أرض الشام، ونقول لهم صبرًا أحفاد خالد بن الوليد ووارثي نور الدين وصلاح الدين».

وفي مقالة منشورة في الموقع نفسه، بقلم الشيخ كمال خطيب بتاريخ ١٢/٩/١٥[١٣] بعنوان «نحن سورية والناعقون» يكتب «شعب سورية الذي تحكمه الآن طوائف ومذاهب مارقة لا تشكل إلا القلة القليلة منه، هذا الشعب حتمًا سينتصر على أولئك المارقين، وستكون الطريق إلى دمشق مفتوحة».

وترى الحركة الإسلامية أيضاً أن هناك مؤامرة والشركاء في هذه المؤامرة (راجع مقالة الشيخ رائد من تاريخ ١٢/١٢/١٥[١٤])هم: «إيران والمؤسسة الإسرائيلية، والموقف الرسمي الأوروبي والأميركي والروسي والصيني».

أما في كل ما يتعلق بالثورة المصرية، فإن الحركة الإسلامية تبارك فوز الدكتور مرسي (راجع بيان الحركة الإسلامية: «نبارك لمصر بفوز د. مرسي» من تاريخ ١٢/٦/٢٤[١٥]). وفي مقالة باسم الشيخ كمال خطيب بتاريخ ١٢/١٢/٧[١٦]، على أثر المظاهرات ضد الإجراءات الدستورية للرئيس مرسي كتب فيها: » إننا نقولها لقيادات الأحزاب اليسارية والقومية والعلمانية المصرية من الذين يتصدرون اليوم مشهد إثارة الفوضى والقلاقل والغش في مصر، جنباً إلى جنب مع فلول النظام البائد، نظام حسني مبارك... يدّعون بأنهم يدافعون عن الثورة ومكتسباتها، بينما هدفهم الحقيقي هو هدم الثورة ومنجزاتها».

شهد التجمع الوطني الديمقراطي نقاشًا داخليًا حادًا بشأن الموقف من الثورات العربية، وبخاصة الثورة السورية.

• التجمع الوطني الديمقراطي

شهد التجمع الوطني الديمقراطي نقاشًا داخليًا حادًا بشأن الموقف من الثورات العربية، وبخاصة الثورة السورية، في حين ساد شبه إجماع بشأن الثورة المصرية، على الأقل، في بداياتها. أما الموقف المؤيد للثورة السورية فقد عبر عنه كل من جمال زحالقة وحنين زعبي، في حين أظهر سكرتير الحزب، عوض عبد الفتاح، موقفًا مركبًا، وكان بعض قادة الحزب اتخذ موقفًا متحفظًا جدًا من الثورة هو أقرب إلى موقف الحزب الشيوعي.

كتبت عضو الكنيست حنين زعبي في موقع عرب ٤٨ مقالاً بعنوان:«حرية الشعوب هي سؤال الثورات العربية»[١٧] أشارت فيه إلى رفضها نظرية المؤامرة، وقالت: «لا مؤامرة

تستطيع أن تخرج شعباً للتضحية بحياته»، وأشار المقال إلى بعض الإشكالات في الثورة مثل اللجوء إلى السلاح، وبعض المواقف الطائفية، لكن ليس هذا هو جوهر الثورة، وكل ذلك «عليه ألا يتعلق بموقفنا من شرعية الثورة، ومن موقفنا الداعم لها».

بالمقابل، كتب مصطفى طه أن هناك اصطفافاً واضحًا، وأن هناك محورين في كل ما يتعلق بسورية؛ في المحور الأول تصطف إسرائيل وتركيا والولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية وقطر والسلفيين، مقابل محور سورية وإيران وحزب الله والكثير من أحرار العالم، وعليه فإنه لا يستطيع إلا أن يقف مع المحور الثاني في مواجهة المحور الأول، ويرى أن الهجوم على سورية ما هو إلا استمرار للهجوم الأميركي على العراق (راجع موقع عرب ٤٨ تاريخ ١٢/٨/١٠ مقالة بعنوان سقط القناع عن القناع[١٨])وكتب رئيس الحزب واصل طه مقالاً بالروح نفسها، معتبرًا أن هناك هجومًا من قبل الناتو وأعداء الأمة ضد سورية (راجع عرب ٤٨ مقالته: وحدة الوطن السوري أمانة في أعناق السوريين والعرب، تاريخ ١١/١١/٢٦[١٩]).

أما سكرتير الحزب عوض عبد الفتاح، فقد طرح موقفاً مركبًا آخذًا بعين الاعتبار شرعية مطالب الشعب السوري مقابل الخطر المحدق بسورية (راجع ملاحظات على الوضع السوري – موقع عرب ٤٨ تاريخ ١٢/١/٢٧[٢٠]).

خاضت المعركة الانتخابية الأخيرة في كانون الثاني ٤ قوائم عربية٢٠١٣.

• المعركة الانتخابية

خاضت المعركة الانتخابية الأخيرة في كانون الثاني ٢٠١٣، ٤ قوائم، هي: الجبهة، التجمع، والقائمة المشتركة التي تضم تحالفاً من الحركة الإسلامية الجنوبية، الحركة العربية للتغيير، والحزب الديمقراطي العربي. وقائمة رابعة باسم حركة «دعم». هذا الى جانب قائمة «الأمل» التي خاضت المعركة الانتخابية في البداية، ولكنها انسحبت أيامًا قليلة قبل الانتخابات.

ونتوقف في هذا السياق، عند بعض الموضوعات التي تتعلق بتركيبة القوائم والمعركة الانتخابية، بحسب الأبواب التالية:

١. تركيبة القوائم وقضية الحضور النسوي/ النسائي فيها.
٢. قضية مقاطعة الانتخابات.
٣. نتائج الانتخابات.

ب.١. تركيبة القوائم: لم يحصل هناك أي تغيير في تركيبة القائمة في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، بكل ما يتعلق بالمرشحين الأربعة الأوائل. وقد فشلت محاولة تحصين موقع للمرأة للمرة الثانية، حيث اقر المؤتمر ضمان تمثيل للمرأة دون

تحصين (راجع نتائج انتخابات المجلس القطري للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، موقع الجبهة من تاريخ ٢٠١٢/١١/١٢)، وقد ترشحت عايدة توما للموقع الثاني متنافسة مع عضو الكنيست حنا سويد وخسرت المعركة. بالمقابل، حازت نبيلة اسبنيولي بالمقعد الخامس في الجبهة، بعد انسحاب جميع المتنافسين على المقعد ذاته. وقد تم إبراز الوجه النسائي في الجبهة، وجرى إبراز المرشحة نبيلة اسبنيولي في الدعاية الانتخابية.

جرى في التجمع الوطني الإبقاء على المرشحين الأولين د. جمال زحالقة وحنين زعبي.

أما في التجمع الوطني فقد جرى الإبقاء على المرشحين الأولين د. جمال زحالقة وحنين زعبي، وجرى تنافس شديد على المكان الثالث حسم لصالح الدكتور باسل غطاس. وبرز في تركيبة التجمع وجود مرشح رابع من النقب هو جمعة الزبارقة، ووجود مرشحة شابة في الموقع السادس هي هبة يزبك من مدينة الناصرة.

أما في القائمة الموحدة فقد انتقل المرشح طلب الصانع من الموقع الثاني إلى الموقع الخامس، وأبقت القائمة على مرشحيها الثلاثة من الدورة السابقة في المواقع الأولى (صرصور، الطيبي، غنايم)، في حين حصل على الموقع الرابع مرشح جديد هو طلب أبو عرار.

أما قائمة «دعم»، وهي قائمة عربية –يهودية، تولي اهتمامًا كبيرًا لقضايا العمل والقضايا الاجتماعية والاقتصادية فقد ترأستها أسماء إغبارية.

وقد كان لافتًا في هذه المعركة الانتخابية الحضور النسائي، وبرز وجود ٣ مرشحات في مواقع مرئية – حنين زعبي، نبيلة اسبنيولي، وهبة يزبك. وقد أبرزت القائمتان المرشحات في حملاتهما الانتخابية، وأظهرتا نوعًا من الحساسية تجاه القضايا الاجتماعية وقضايا النساء. ولا شك أن دخول حنين زعبي للكنيست في المرة السابقة نجح في إعطاء دفعة للحضور النسائي في المعركة الانتخابية، وهو تطور ملفت، وعلينا الانتظار كي نرى كيف يمكن أن تكون له إسقاطات على معارك انتخابية أخرى في العمل البلدي مثلاً، وعلى مجمل العمل السياسي لدى الفلسطينيين.

كان لافتًا في هذه المعركة الانتخابية الحضور النسائي، وبرز وجود ٣ مرشحات في مواقع مرئية.

ب.٢. **نتائج الانتخابات:** جاءت نتائج الانتخابات لتبقي الوضع على ما هو عليه من حيث عدد المقاعد، حيث حصلت الجبهة على أربعة مقاعد، وكذلك القائمة الموحّدة، في حين حصل التجمع على ٣ مقاعد. إلا أن حساب المقاعد وحده لا يكفي لقراءة التغيرات، ومن الضروري قراءة نتائج التصويت وعدد الأصوات الذي حازت عليه كل قائمة. فقد حصلت القائمة الموحدة على أكبر عدد من الأصوات بواقع ١٣٨،٤٥٠ صوتًا بزيادة ملفتة للنظر تصل إلى حوالي ٢٤،٥٠٠ صوت، وحتى اللحظات الأخيرة كانت القائمة مرشحة للحصول على المقعد الخامس. كذلك الأمر مع التجمع الذي سجل زيادة ملحوظة في عدد مصوتيه بزيادة أكثر من ١٣،٠٠٠، إذ حصل هذه المرة على ٩٧٠٣٠ صوتاً، مقابل ٨٣،٧٩٣ صوتاً

في الانتخابات السابقة.

أما الجبهة فهي الجسم الوحيد الذي لم يستطع أن يجرف مصوتين جددًا إليه، وبلغ عدد أصواته تقريبًا نفس عدد الأصوات بواقع ١١٣،٤٣٩ مقابل ١١٢،١٣٠ في الانتخابات السابقة، ومن الملاحظ أيضًا هبوط عدد المصوتين من اليهود للجبهة، وبالإمكان أن نرى في هبوط عدد المصوتين في تل أبيب بما يعادل الألف صوت، مؤشرًا.

أما الجبهة فهي الجسم الوحيد الذي لم يستطع أن يجرف مصوتين جددًا إليه.

من النتائج الأخرى التي تستحق الوقوف عندها هي عودة الأحزاب الصهيونية إلى الشارع العربي، حيث تشير النتائج مثلاً أن شاس حصلت على ما يقارب الـ ١٥ ألف صوت، وحصلت ميرتس على أكثر من ١١ ألف صوت، وحصل الليكود على ما يقارب ٢٠ ألف صوت، وحصل حزب العمل على ما يقارب الـ ١٥ ألف صوت، ومقارنة بالانتخابات السابقة يمكن الانتباه إلى عدم وجود فرق كبير بنسبة المصوتين لأحزاب صهيونية.

أما حركة «دعم»، والتي لم تعبر نسبة الحسم فقد حصلت على ما يقارب ٣٥٥٠ مصوتًا.

ب.٣. مقاطعة الانتخابات

من النتائج الأخرى التي تستحق الوقوف عندها هي عودة الأحزاب الصهيونية إلى الشارع العربي.

يلحظ ارتفاع طفيف على نسبة التصويت التي وصلت إلى ما يقارب الـ ٥٦٪، مقابل ما يقارب الـ ٥٣٪ في الانتخابات السابقة، ٢٠٠٩، وهي نسبة تتشابه مع نسبة التصويت عام ٢٠٠٦ .

عاد موضوع مقاطعة الانتخابات إلى الواجهة هذه المرة أيضًا، ويمكننا أن نميّز بين نوعين من المقاطعة. النوع الأول هو قائم منذ عشرات السنين وتمثله حركة أبناء البلد، وهنا مقاطعة الانتخابات هي الوجه الآخر لمقاطعة البرلمان الإسرائيلي باعتباره برلمانًا لدولة استعمارية كولونيالية قامت على أنقاض الشعب الفلسطيني، ومن الضروري أخلاقيًا مقاطعتها على المستوى المبدئي، وتهدف هذه المقاطعة إلى مواجهة ومحاربة الأسرلة، الاندماج والتطبيع، وإلى رفض إعطاء الشرعية لدولة إسرائيل من قبل ضحيتها (راجع مقالة محمد كناعنة (أبو أسعد) – (أداؤنا لا يرتقي لمستوى الشعار – دنيا الرأي ١٣/١/٢٠[٢١]) .

ويشير المقاطعون أيضًا إلى أنه لا معنى للمشاركة في الانتخابات إذا كانت ممنوعة على كل حزب يمس بجوهر إسرائيل كدولة يهودية؛ أي أن الانتخابات تجري تحت سقف القبول بإسرائيل دولة يهودية، والمشاركة هذه من قبل الأحزاب العربية، ما هي إلا ورقة تين، ومشاركة في مسرحية الديمقراطية الإسرائيلية. هنا المقاطعة للانتخابات هي مقاطعة لدولة إسرائيل.

ارتفاع طفيف على نسبة التصويت التي وصلت إلى ما يقارب الـ ٥٦٪.

لكن هذه الانتخابات أفرزت نوعاً آخر من الدعوة إلى المقاطعة. هذا النوع لا يتعاطى

مع المقاطعة باعتبارها احجامًا عن المشاركة في مشروع دنس، أو مشروع يعطي شرعية لإسرائيل، إنما باعتبار المقاطعة فعلاً سياسيًا من نوع آخر. وهذا النوع الجديد من المقاطعة يعتبر أن المشاركة البرلمانية أعاقت التفكير في بدائل سياسية أخرى، واستنفدت طاقاتنا السياسية والفكرية دون طائلة تذكر ودون إنجازات حقيقية. كتب محمد زيدان مثلاً في مقالة في موقع «العرب» بعنوان: «مقولات في الحق بالمقاطعة ونقاش المشاركة» بتاريخ ١٣[٢٢]/١/٢١، «بالمقاطعة نزرع بذور بدائل النضال من أجل حقوقنا وكرامتنا الفردية والجماعية». إن موقفًا من هذا النوع يدعو للمقاطعة من منطلقات سياسية عملية، ويعتبر المقاطعة جزءًا من العملية السياسية الإسرائيلية وبالتالي تختلف عن المقاطعة التقليدية لـ «أبناء البلد».

يعتبر النوع الجديد من المقاطعة أن المشاركة البرلمانية أعاقت التفكير في بدائل سياسية أخرى.

نوع آخر من المقاطعة لا يركز على مقاطعة البرلمان ولا على مقاطعة إسرائيل، إنما على مقاطعة الأحزاب العربية التي لم تستطع أن تثبت نجاحها ولم تحقق المرجو منها سياسيًا وفكريًا وعمليًا، وبالتالي يمكن الادّعاء أنّه بتغيير الظروف وتحسن أداء الأحزاب قد لا يبقى هناك مبرر لهذا النوع من المقاطعة (راجع مقالة مرزوق حلبي المنشورة في صحيفة حديث الناس بتاريخ ٢٠١٣/٠١/٠٤).

يمكن القول إنّ تنوع النقاش حول المقاطعة يشي بإمكانية تطور أساليب نضال الفلسطينيين داخل إسرائيل. من ضمن هذه الإمكانيات تطوير المقاطعة ليس بصفتها مقاطعة لإسرائيل، إنما بصفتها مقاطعة للعبة البرلمانية، لكن مع البقاء داخل اللعبة الإسرائيلية، وبالتالي إيجاد حيز من العمل السياسي غير مسبوق، وهو حيز يقاطع البرلمان لكنه لا يقاطع الشارع الإسرائيلي، وهو يعتبر أن لغة الحقوق هي اللغة التي يجب التعامل فيها مع الشارع الإسرائيلي، لكنه وفي الوقت ذاته يعتبر أنه يجب تغيير قوانين اللعبة داخل إسرائيل ذاتها، وباعتقادي فإن مجال الاجتهاد في هذه المنطقة ما يزال مفتوحاً.

بالمقابل فإن كل الأحزاب العربية مجتمعة دعت إلى المشاركة في التصويت قبل الانتخابات، لكن هذه المرة برزت حدّة الموقف ضد مقاطعة الانتخابات، في مقالة نشرها عضو الكنيست محمد بركة بعد معرفة نتائج الانتخابات يوم ١٢/١/٢٥[٢٣] في موقع «العرب» جاء فيها: «نتنياهو تولى رئاسة الحكومة بفضل صناعة الإحباط واللامبالاة والمقاطعة التي يمارسها البعض في المجتمع العربي.. يجدر بنا إرسال برقيات التهنئة لأصحاب صناعة الإحباط واللامبالاة بمناسبة فوز مرشحهم برئاسة الحكومة السيد بنيامين نتنياهو، وربما أيضًا يجوز لنا أن ننصح هؤلاء بالوقوف قليلاً أمام المرآة والتمعن في وجوههم عند كل موجة غلاء». أما الصحافي هشام نفاع فاعتبر أنه لم يكن هناك فعل

كل الأحزاب العربية مجتمعة دعت إلى المشاركة في التصويت قبل الانتخابات، لكن هذه المرة برزت حدّة الموقف ضد مقاطعة الانتخابات.

سياسي منظم للمقاطعة. وأشار أن المقاطعين لا يحملون بديلاً نظريًا يقترحونه كممارسة سياسية. واعتبر أن دعاة المقاطعة لم يقوموا بأي فعل يعني احترام وعي الجماهير التي عينوا أنفسهم عنوة وبلا حقّ ناطقين باسمها (موقع الجبهة ١٣/١/٢٦[٢٤]) وقد حظي كل من المقالين بالنقد والمراجعة والاعتراض، وفي هذا الصدد ممكن مراجعة كل من «لا تلوموا الجماهير التي صنعت الإحباط واللامبالاة والمقاطعة، عبده بدارنة، موقع العرب، تاريخ ١٣/١/٢٨[٢٥] ، وكذلك مقال غير موقع بتاريخ ١٣/١/٢٧[٢٦] في موقع الجبهة بعنوان «عن أساس المقاطعة واستثناء التصويت».

ومن الأمور التي كانت ملفتة للنظر في هذه الانتخابات دعوة الجامعة العربية إلى المشاركة في الانتخابات من قبل الفلسطينيين في الداخل،[٢٧] وهي دعوة لم تلق أي رد من قبل الأحزاب الفاعلة في الداخل، عدا موقف أعلنه الشيخ كمال خطيب يعتبر الدعوة «غير مبررة» (راجع الموقع الالكتروني «فلسطين اون لاين» لصحيفة فلسطين بتاريخ ٢٠١٣/١/٢١[٢٨]) .

ومن الأمور التي كانت ملفتة للنظر في هذه الانتخابات دعوة الجامعة العربية إلى المشاركة في الانتخابات من قبل الفلسطينيين في الداخل.

ج. مواقف الأحزاب من قبول دولة فلسطين عضوًا مراقبًا في الأمم المتحدة:

كانت افتتاحية الاتحاد بتاريخ ١٢/١١/٣٠[٢٩] «مبروك لفلسطين»، وجاء فيها «نصحو اليوم إلى فجر جديد تعترف فيه الأسرة الدولية بالدولة الفلسطينية، إلى فجر لانتصار جديد للشرعية الدولية وللحق الفلسطيني بالتحرر والانعتاق من نير الاحتلال الإسرائيلي... الشعب الفلسطيني بعد خمسة وستين عاماً من قرار التقسيم ينتزع الاعتراف بالدولة الفلسطينية».

أما داخل التجمع الوطني، فقد كانت الأمور خلافية بعض الشيء. إذ تحمس رئيس الحزب واصل طه لمشروع أيلول عام ٢٠١١ وكذلك لمشروع إعلان الدولة، وكتب «أما دورنا نحن الفلسطينيين في الداخل يتلخص بالمساندة من خلال التظاهر والقيام بفعاليات مختلفة تدعم مطلب شعبنا بالحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة .. هذه المساندة يجب أن تتجلى باصطفاف جميع القوى الفاعلة على الساحة العربية المحلية مع قوى السلام الحقيقية في الجانب اليهودي التي تؤيد المطلب الفلسطيني بالدخول إلى الأمم المتحدة». (راجع– واصل طه:» واجبنا مساندة شعبنا الفلسطيني في استحقاق ايلول ، عرب ٤٨، ٢٠١١/٩/١٦[٣٠]) . لكن سكرتير الحزب عوض عبد الفتاح كتب مقالاً بروح تختلف بعض الشيء خلال تعرضه لموضوع الاعتراف بالدولة في تشرين الثاني الماضي، إذ أشار في مقاله إلى أهمية هذه الخطوة، لكنه أشار أيضاً إلى مخاطر هذه الخطوة، وعبر عن خوفه أن تكون استمرارًا لنهج أوسلو، والعودة إلى المفاوضات العبثية. (راجع عرب ٤٨، «دولة

المراقب والدولة الواحدة» ١٢/١٢/١٧[٣١]).

أما حركة أبناء البلد، متمثلة برجا إغبارية، فعبرت عن تحفظها من الخطوة، واعتبر إغبارية أن هذا المشروع هو مشروع أوباما الذي وعد بإقامة دولة فلسطينية في أيلول، ولكن إغبارية لم ينكر وجود جوانب إيجابية من هذه الخطوة (راجع– استحقاق أيلول – حق مشروع أم أوسلو جديد؟ ١١/٩/٢١[٣٢]).

د. مواجهات

تميزت الكنيست السابقة بكونها يمينية متطرفة، وكذلك كان الائتلاف الذي قاده بنيامين نتنياهو. وامتازت السنوات الثلاث الأولى بتحرير عدد كبير جدًا من القوانين التي تحد من إمكانية العمل السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، وتمس حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية (راجع تقرير السنة السابقة)، لكن سنة ٢٠١٢ لم تشهد إقرارًا لمشاريع تمس بشكل خاص الفلسطينيين في إسرائيل، وكانت هناك بعض مشاريع القوانين التي كانت معروضة عام ٢٠١٢، لكنها جمدّت.

شهدت سنة ٢٠١٢ عدة قرارات مهمة من جهة تأثيرها على مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل.
القرار الأهم هو المتعلّق بتعديل قانون المواطنة.

د.١. المحكمة العليا

شهدت السنة المنصرمة (٢٠١٢) عدة قرارات مهمة من جهة تأثيرها على مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل.

القرار الأهم هو المتعلّق بتعديل قانون المواطنة، إذ رفضت المحكمة العليا بأغلبية ٦ قضاة ضد ٥ الالتماس الذي قدّمته عدة منظمات حقوق إنسان لإلغاء تعديل قانون المواطنة، والذي يمنع إمكانية لمّ الشّمل وتوحيد العائلات بين الفلسطينيين مواطني إسرائيل، وبين الفلسطينيين من سكان الضفة والقطاع، أي ممن يعرّفون بأنهم سكان دولة عدو (سورية، لبنان، إيران والعراق..) واعتبر الالتماس أنّ هذا التعديل للقانون غير دستوري ويمسّ بالمواطنين الفلسطينيين. بموجب هذا القرار فإنّ مواطنًا فلسطينيًا في إسرائيل لا يستطيع أن يضمّ إليه شريك/ة حياته إلاّ إذا كان الأخير من سكان الضفة أو غزّة، ما يعني في واقع الأمر تفكيك آلاف الأسر الفلسطينية (راجع قرار محكمة العدل العليا ٤٦٦/٠٧– عضو الكنيست زهافا غلؤون وآخرون ضد المستشار القضائي).

أما القرار الثاني ذي الأهمية فهو القرار المتعلق بقانون النكبة. إذ تمّ تقديم التملسٍ للمحكمة العليا من قبل جمعية عدالة وجمعية حقوق المواطن لإلغاء قانون النكبة باعتباره قانونًا غير دستوري. للتذكير نشير إلى أنّ قانون النكبة ينصّ على أنّ أية مؤسسة تشارك في إحياء ذكرى النكبة سوف يتمّ اقتصاص مبلغٍ من ميزانيتها يوازي ضعف المبلغ الذي

تمّ صرفه؛ ما يعني في الواقع معاقبة الأجسام التي تشارك في إحياء ذكرى النكبة. وقد رفضت المحكمة الاستئناف الذي قدّم بهذا الشأن. من بين مسوّغات القرار أنّ الالتماس جاء في مرحلة مبكرة، فحتى ذلك الحين لم يجر تطبيق القانون على أيّة مؤسسة، وبالتالي لا وجود لجسم متضرّر من القانون حتى الآن. عليه، فمن السابق لأوانه البتّ في دستوريّة القانون، لكن يشار إلى أنّ المحكمة عبّرت عن رأيها بأنّ القانون لا يمسّ بشكل جدّي بالمواطنين الفلسطينيين، وبحقّهم في الحفاظ على تاريخهم وثقافتهم. (راجع قرار المحكمة العليا ٣٤٢٩/١١– جمعية خرّيجي المدرسة الأرثوذكسية ضد وزير المالية وآخرين).

هناك أهميّة خاصّة لهذه القرارات لأنها تأتي على أثر تغيير تركيبة محكمة العدل العليا، وارتفاع المنسوب اليميني في الكنيست، وتعاظم موجة القوانين العنصرية. بالتالي فإنّ هذه القرارات تشكّل إشارة أولى من طرف المحكمة العليا بتركيبتها الجديدة بأنّها لا تسعى إلى مواجهة مفتوحة مع الكنيست والحكومة.

ما زالت هناك عدة قضايا عالقة في المحكمة العليا، ستكون قراراتها ذات أهمية خاصة، لأنّها ستحدّد هامش الحقوق للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

من أهمّ هذه الملفّات العالقة هو الملف الذي يتناول قضية السكن في البلدات الجماهيرية. إذ تمّ تعديل القانون بشكل يمنح لجان القبول في هذه البلدات حرّية القرار في قبول أو رفض أشخاص يرغبون في السكن بدعوى أنّهم لا يلائمون ثقافة البلدة ونمط الحياة السائد، ما يفتح المجال للتمييز الواضح ضد المواطنين العرب ويمنعهم من إمكانية السكن في معظم هذه البلدات. ومن الجدير الإشارة إلى أنّ المستشار القضائي في معرض ردّه على الالتماس دافع عن القانون، واعتبر أنّه لا يمسّ بمساواة العرب. استمعت المحكمة إلى مرافعات الأطراف، ولم تصدر قرارها القضائي بعد (راجع ملف ١١/٢٥٠٤ المحكمة العليا، راجع تقرير عدالة).

الملفّ الآخر هو ملف قانون المقاطعة: علمًا بأنّ الكنيست كانت قد شرّعت قانونًا يتيح لأية شركة مقاضاة أي شخص أو جمعية تدعو إلى مقاطعة بضائع المستوطنات، فقد تمّ تقديم التماس بهذا الشّأن من قبل جمعية حقوق المواطن وعدالة. هذا ونظرت المحكمة بشكل أولي في الملف في انتظار جلسات قادمة تمهيدًا لقرارها النهائي بهذا الخصوص.

د.٢. يتعلق التحدي الآخر الذي واجهته القيادة السياسية للفلسطينيين في إسرائيل في السنة الماضية بتوجيه تهم في المحاكم إلى عدة أعضاء كنيست عرب.

على صعيد آخر، يواجه عضو الكنيست محمد بركة تهمًا في المحكمة المركزية في تل ابيب تتعلق بعرقلة عمل الشرطة ومهاجمتها (راجع بهذا الصدد – عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل[٣٣] ...). والتهمة الموجهة إليه تفيد أنه خلال مظاهرة

هناك أهميّة خاصّة لهذه القرارات لأنها تأتي على أثر تغيير تركيبة محكمة العدل العليا، وارتفاع المنسوب اليميني في الكنيست.

الكنيست كانت قد شرّعت قانونًا يتيح لأية شركة مقاضاة أي شخص أو جمعية تدعو إلى مقاطعة بضائع المستوطنات.

في شهر أيار ٢٠٠٥ قام بالاعتداء على أحد أفراد حرس الحدود في محاولة لمنع اعتقال أحد المتظاهرين، كذلك تنسب إليه تهمة الاعتداء على أحد نشطاء اليمين خلال مظاهرة ضد الحرب الثانية على لبنان عام ٢٠٠٦. واستمعت المحكمة إلى شهود الادعاء العام المنصرم، وشرعت أيضًا بسماع شهود الدفاع.

ويواجه النائب السابق سعيد نفاع تهماً في المحكمة المركزية في الناصرة تتعلق بزيارة دولة عدو، وتنظيم زيارات إلى دولة عدو، وبلقاءات مع «ممثلي منظمة إرهابيين» أثناء مكوثه في دمشق (راجع بهذا الصدد عدالة – المركز القانوني [٣٤]...). وقد ادعى النائب نفّاع أن هذه التهم تدخل ضمن عمله السياسي، وعليه تسري عليها حصانته البرلمانية. وقد ردت المحكمة هذه الادعاءات بتاريخ ٢٠١٢/٢٣/٢٦، ما يعني استمرار المحكمة، وإن كان نفّاع قدم استئنافًا ضد هذا القرار.

وأعلن المدّعي من قبل الشرطة، بالمقابل، خلال جلسة محكمة الصّلح في بئر السبع بتاريخ ٢٠١٢/٦/٥ عن إلغاء لائحة الاتهام ضد سكرتير الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة أيمن عودة، والذي نسبت إليه تهمة عرقلة عمل الشرطة أثناء هدم قرية العراقيب في النقب في شباط ٢٠١١ (راجع ملف عدالة بهذا الشأن).

وبكل ما يتعلق في الانتخابات للكنيست فقد جرت محاولات لشطب القوائم العربية، إذ تم تقديم طلبات لشطب كل من: حزب التجمع الوطني الديمقراطي، والنائبة حنين زعبي بصفتها الشخصيّة، كذلك تم تقديم طلبات شطب ضد القائمة العربية الموحدة. إلا أن لجنة الانتخابات قامت برد هذه الطلبات جميعها، عدا الطلب الذي تناول شطب النائبة حنين زعبي، حيث استجابت له اللجنة، وقررت إلغاء حقّها في الترشح للكنيست في قائمة التجمع (راجع قرار اللجنة) وتمحورت الادعاءات ضد النائبة زعبي حول كل ما يتعلق بمشاركتها في سفينة «مرمرة»، والادعاء بأنها قامت بأعمال غير قانونية على متن السفينة، إلا أن النائبة زعبي استأنفت للمحكمة العليا في هذا الصدد، وفي استئنافها نفت جميع الادعاءات الموجهة لها، وأشارت في ردها أن لجنة تيركل التي بحثت موضوع سفينة «مرمرة» لم تتوصل إلى وجود أي أعمال غير قانونية قامت بها النائبة زعبي. إضافة إلى ذلك، وفي معرض رده على الالتماس، الذي تقدم به عضو الكنيست بن آري، ضد المستشار القضائي للحكومة، والذي يطالب فيه المستشار بتقديم لائحة اتهام ضد النائبة زعبي على أثر مشاركتها في السفينة «مرمرة»، أجاب المستشار أنه لا توجد هناك أية أدلة يمكن على أساسها تقديم لائحة اتهام من هذا النوع.

هذا ونظرت المحكمة العليا في استئناف النائبة زعبي الذي قدمته باسمها مؤسسة عدالة، وقررت المحكمة بالاجماع، ٥ أصوات، دون أي صوت معارض، إلغاء قرار لجنة الانتخابات.

المشهد الاجتماعي

ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل

في بيان أصدرته مجموعة شبان من قرية اعبلين عنوانه «كفى للعنف السلاح يدمرنا[٣٥]» ارفعوا صوتكم عاليًا ضد العنف واستخدام السلاح – إعبلين تنتفض ضد فوضى السلاح!! جاء ما يلي:

نحن، أبناء وبنات قرية عبلين نستنكر أعمال العنف الأخيرة التي وقعت في قريتنا، والّتي راح ضحيّتها المرحوم ربيع طوقان، وأعمال سابقة راح ضحيتها الكثيرون.. إنّنا نحمّل وزارة الأمن الدّاخلي، والشّرطة المسؤوليّة الكاملة عن تدهور الأوضاع الأمنيّة، وعن كافّة مظاهر العنف والجرائم التي حدثت في بلدنا، لا بل وبالمساهمة في نشر الفتنة والعنف في مجتمعنا عمومًا. وبهذا، ندعو رئيس المجلس المحليّ، والأحزاب والحركات السياسيّة والاجتماعية الفاعلة في قريتنا الغالية كافةً، لنقف وقفة استنكار وحدوية، لنعلنها معركةً ضدّ فوضى السّلاح، وضدّ العنف والقتل والإجرام، ولنرفع راية التّسامح والمحبة عاليًا، لنطالب جميعًا بوقف مسلسل الاعتداءات والقتل، فهذا ليس من خلقنا وليس من أعرافنا الحميدة، ولا يمثّل إنسانيتنا وكبرياء شعبنا الصامد!»

يشكّل هذا البيان، شبه الاستغاثي، نموذجًا لمزاج عام آخذ في الازدياد جراء ظاهرة استعمال العنف في المجتمع العربي، إذ تعوّد الفلسطينيون أن يصحوا على خبر حادث قتل باعتباره حدثًا شبه طبيعي، الأمر الذي خلق شعورًا عارمًا بعدم الأمان، وبأنّ حياة الأفراد معرّضة للانتهاك، وأنّ الأملاك عرضةً للنهب. ما هذا البيان إلاّ واحدًا من عدّة بيانات صدرت وتصدر مؤخّرًا للتحذير من خطر ظاهرة العنف.

١,٢.أنواع العنف الموجودة، وظهور أشكال جديدة لم نألفها سابقًا

لم تعد ظاهرة استعمال العنف وانتشار السلاح في القرى والمدن العربية خافية على أحد، بل هي واقع يشكو منه الكثيرون، وقد وصل الأمر في بعض القرى، مثل الطيبة والرامة إلى استعمال صواريخ لاو خلال مشاجرات على خلفية جنائية، إضافة لوجود عشرات آلاف قطع السلاح غير المرخص، كما أكد عضو الكنيست أحمد طيبي في سياق حديثه في جلسة اللجنة البرلمانية التي ناقشت الموضوع،[٣٦] والتي عرض فيها الوزير اهرونوفتيش معطيات عن العنف في المجتمع العربي، ومنها أن ١١٠٠ حالة إطلاق نار تمت خلال سنة ٢٠١١، وتم التبليغ عنها في الوسط العربي، إضافة إلى أن ٦٨٪ من حالات إطلاق النار المعروفة تحدث في الوسط العربي. وأنه من بين حلات القتل الـ ١٤١ في السنة ذاتها، كانت ٦٨ حالة في الوسط العربي. وأشار إلى أن أكثر ٣٠٪ من

المعتقلين الجنائيين هم من العرب، وتبلغ نسبة العرب القتلى في حوادث الطرق ٤٥٪. تفوق هذه النسب نسبة العرب السكانية بكثير، ما يثير الكثير من القلق. وهناك ظاهرة الخاوة– الابتزاز المالي لأصحاب المحلات من مجرمين أفراد أو من عصابات جماعية تدب الرعب في نفوسهم. قد تكون ظاهرة الخاوة من أهمّ الظواهر الجديدة في المجتمع، وأخطر أنواع العنف.

أكثر ٣٠٪ من المعتقلين الجنائيين هم من العرب، وتبلغ نسبة العرب القتلى في حوادث الطرق ٤٥٪.

يحدث كل هذا إضافة للعنف التقليدي المعروف بالعنف داخل العائلة بأشكاله المختلفة: عنف ضد النساء والأطفال والمسنين، والذي يتخذ أشكالا عدة: عنف جسدي يصل أحيانًا حدّ القتل، ومنه ما يقع على خلفية ما يطلق عليه المجرمون مسمى «شرف العائلة»، وهناك الاعتداءات الجنسية والاغتصاب التي خلافا للأفكار النمطية فإنها تحدث بغالبيتها داخل العائلة من قبل أقارب، وداخل البيوت التي تصبح غير آمنة للضحية (سواء أكانت فتاة أم كان فتى).

١,١,٢ العنف ضدّ النساء والفتيات

تواجه النساء أشكالاً مختلفة من العنف الممارَس ضدّهنّ.[٣٧] وتبين في بحث قام به مكتب الرفاه والخدمات الاجتماعية للعام ٢٠١٢ أن ١٢١ امرأة شملهن البحث وجدن في خطر، ٧٠٪ منهم؛ أي ٨٩ تعرضن لمحاولة قتل. يظهر أن ١٨ منهم كان في عائلاتهن حالات قتل. ٩١ منهن يوجد عنف في عائلاتهن. في ٣٨٪ من الحالات الزوج هو سبب العنف/ الخطر.٦٢٪ (٧٩ امرأة) قدمن بلاغًا للشرطة. ١٣٪ (١٧ وضعن الشرطة بالصورة، لكن لم يقدمن شكوى). في مدينة الرملة وحدها قتلت منذ عام ٢٠٠٠، ٩ نساء و ٥ فتيات. بلغت في السنة الأخيرة ٩ نساء عن وجودهن تحت خطر الموت و ٣ فتيات. ٥٠٪ من النساء المعرضات لخطر هناك لا يتوجهن لملاجىء.[٣٨] في يوم دراسي نظمته جمعية نساء ضد العنف حول موضوع العنف ضد النساء، أكدت سماح سلايمة – اغبارية، مديرة جمعية نعم، على إحصائيات مفادها أنه في السنوات العشر الأخيرة قتلت ٣٥ امرأة ١٤ منهن في السنتين الأخيرتين فقط (٢٠١٢، ٨).[٣٩]

وقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعًا في مجْمل التوجّهات إلى ملاجئ النساء المعنَّفات (وعددها ١٣ ملجأ؛ اثنان لنساء عربيّات، وواحد مختلط). في العام ٢٠٠٩، استقبلت ٧٤٨ امرأة، من بينهنّ ٢٥٤ عربيّة (٣٣٪)[٤٠]، مقابل ٦٩٢ امرأة عام ٢٠٠٨.[٤١] على الرغم من الارتفاع في العدد الكلّي للمتوجّهات، فإنّ «٦٦٪ من العربيّات لم يتمّ استيعابهنّ لعدم توفّر ملاجئ كافية أو أماكن شاغرة» عند التوجّه.[٤٢] ارتفاع التوجهات لا يعني بالضرورة ارتفاع حالات العنف، بل ممكن أن يكون دليلاً على ارتفاع الوعي، واستعمال النساء

شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعًا في مجْمل التوجّهات إلى ملاجئ النساء المعنَّفات.

لوسائل الحماية والشكوى بقدر أكبر.

تستقبل خطوط الطوارئ للنساء والفتيات العربيّات ضحايا الاعتداء الجنسيّ والجسديّ– في جمعيتَي السوار ونساء ضدّ العنف (ن.ض.ع.)– سنويًا نحو ١,٤٠٠ توجُّه جديد. وتشهد هذه الخطوط ارتفاعًا متواصلاً في التوجُّهات من نساء وفتيات عربيّات. في العام ٢٠٠٩، استقبلت السوار ٧٤٧ توجّهًا، واستقبلت جمعيّة «ن.ض.ع.» ٦٣٨ توجُّهًا، مقابل ٧٢٠ وَ ٦٢٦ في العام ٢٠٠٨؛ بينما شهدت مراكز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسيّة العامّة في البلاد انخفاضًا في التوجُّهات (استقبلت ٧,٧٩٣ توجُّهًا عام ٢٠٠٨، مقابل ٨,٧٢٩ عام ٢٠٠٧).[٤٣]

تستقبل خطوط الطوارئ للنساء والفتيات العربيّات ضحايا الاعتداء الجنسيّ والجسديّ- في جمعيتَي السوار ونساء ضدّ العنف (ن.ض.ع.)- سنويًا نحو ١,٤٠٠ توجُّه جديد.

٢,١,٢ العنف ضدّ الأطفال

ارتفع خلال السنوات ٢٠٠٥–٢٠٠٨ عدد الملفّات الجنائيّة من نوع مخالفات ضدّ حياة البشر التي جَرَت ضدّ أطفال بنسبة ٧١٥,٤٪ من ٢٦ إلى ٢١٢. [٤٤] وشهدت الأعوام ١٩٩٨–٢٠٠٨ ارتفاعًا بنحو ٧٢٪ في عدد الملفّات التي فتحت على مخالفات جنسيّة ضدّ أطفال داخل العائلة (من ٢٨٣ ارتفعت إلى ٤٨٧).[٤٥]

كذلك ارتفع، في العام ٢٠٠٨، عدد الأطفال الذين وصلوا إلى المستشفيات وعيادات المرضى، والذين عُرّفوا على أنّهم ضحايا عنف جسديّ وجنسيّ داخل العائلة، إلى ٢,٧١٦ طفلاً مقارَنةً بـِ ١,٩٨٩ طفلاً عام ٢٠٠٠ (ارتفاع بنسبة ٣٦,٦٪)، في حالة ٥١٪ منهم كان المعتدي أحد الوالدين، وَ ٣٦,٣٪ عانوا من إهمال، وَ ٣٦٪ عانوا من اعتداء جسديّ، وَ ١١,٨٪ من اعتداء جنسيّ.[٤٦]

٣,١,٢ العنف ضدّ المسنّين

تتشابه نسبة التبليغ حول حالات الاعتداء على المسنّين وإهمالهم، بين اليهود والعرب.[٤٧] باحتساب المعدل، من بين كلّ خمسة مسنّين، لدى العرب واليهود على حدّ سواء، ثمّة واحد يتعرّض لنوع من أنواع الاعتداء، وواحد من كلّ أربعة يعاني من الإهمال. وقد ارتفعت نسبة الاعتداءات على المسنّين عام ٢٠٠٧ إلى ٣٠٪ بالمقارنة مع سنوات خَلَتْ.[٤٨] يتّضح أن غالبيّة المعتدين هم أفراد عائلة،[٤٩] وأنّ المسنّات العربيّات هنّ المجموعة الأكثر تضرُّرًا من بين كلّ مجموعات المسنّين.

تتشابه نسبة التبليغ حول حالات الاعتداء على المسنّين وإهمالهم، بين اليهود والعرب.

٤,١,٢. العنف في المدارس

دلّت مراجعة معطيات العام الدراسيّ ٢٠٠٨ أنّ العنف –على اختلاف أنواعه– قائم في المدارس، وفي كلّ المراحل الدراسيّة. إلاّ أنّ هناك تفاوتًا بين العرب واليهود؛ إذ ينتشر

العنف الجسديّ (والقاسي ضمنه) والعنف الجنسيّ في المدارس العربيّة انتشارًا أوسع، مقابل العنف الكلاميّ والاجتماعيّ في المدارس اليهوديّة.[٥٠] يوضح أبو عصبة أنّ الغالبيّة العظمى من المدارس قد تحوّلت إلى ساحات للقتال لا يضمن فيها الطلاب سلامتهم؛ إذ يبدو هذا العنف المدرسيّ على هيئة صراعات شخصيّة بين الطلبة في ما بينهم هم أنفسهم، وبينهم وبين المدرسين كذلك، قد تبلغ حدَّ هجوم تُستخدم فيه الأسلحة التي قد يسفر استعمالها عن حصول إصابات بالغة، وحتّى مميتة (جدل ٢٠١٠). وينوّه أبو عصبة (جدل ٢٠١٠)[٥١] الى أن سلوكيّات الطلبة العنيفة يجب التعامل معها على أنّها عوارض لمشكلات عميقة أكثر، وأنّ السلوك الظاهر (على هيئة سلوك عنيف) ليس إلاّ بمثابة عوارض تنمّ عن تلك المشكلات العميقة.

٥،١،٢. الاحتراب الداخلي والطائفية

شهد المجتمع الفلسطيني في السنوات الأخيرة محطات سيطر فيها العنف على كل مجالات الحياة في مواقع عينية، منها أزمة شهاب الدين في الناصرة، والأحداث في قرية المغار وشفاعمرو وسبقتها طرعان، وكانت هذه المحطات احترابات مجتمعية تحولت من حوادث عنف شخصية فردية إلى طائفية جماعية عالجتها القوى السياسية ونجحت في إيقافها، لكنها لم تستطع منعها كلّيا. ولم تقم الاحزاب بمناقشتها في سياقها أو بناء برامج عمل لمكافحتها مع باقي الأطر(عثمان، ٢٠١٢ ، ٥).[٥٢]

يقول الباحث مروان دويري: يمكن القول إنّ الحالة اليوم هي حالة انـفـلات: انـخـفـض فـيـها عنف السلطة الاجتماعيّة والتربويّة، وارتفع فيها عنف الفئات المحبَطة والضائعة.

٢،٢. ازدياد، انخفاض أم انفلات في العنف؟

يقول دويري: «ضمن المنظار المنظوميّ للعنف، ينبغي أن نسأل: ما هو الجديد بصدد العنف؟»؛ صحيح أنّ هنالك أنواعَ عنف جديدةً تَحْدث بوتيرة عالية وبيُسْرٍ لا مبرّر له، إلاّ أنّني لا أعتقد أنّ «ازدياد العنف» هو التوصيف الدقيق لما يحدث، وذلك أنّنا –في المقابل– نستطيع أن نلاحظ انخفاضًا في كثير من أنواع العنف التي كانت منتشرة ومشرَّعة في الماضي قبل قيام الدولة وبعدها، مثل: العنف الجسديّ ضدّ المرأة واستعمال الضرب كوسيلة «تأديبيّة» من قِبل الوالدين والمعلّمين» (دويري جدل ٢٠١٠).[٥٣] صحيح أنّ هذه الأنواع من العنف ما زالت تَحْدث حتّى اليوم، إلاّ أنّ حدوثها في الماضي كان على نحوٍ يوميّ اعتياديّ لا يتصدّى له أحد أو يعارضه.

الجديد في ساحة العنف يقول دويري «ليس كمّيًّا فحسب، بل هو –في أساسه– نوعيّ. يمكن القول –بشيء من التعميم– إنّ الحالة اليوم هي حالة انفلات: انخفض فيها عنف السلطة الاجتماعيّة والتربويّة، وارتفع فيها عنف الفئات المحبَطة والضائعة، ولا سيّما

عنف الشباب. الأمر الثاني الذي يميّز العنف اليوم هو أنّه عنفٌ مُنْزاحُ (Displaced) أو «طائش» يخطئ الهدفَ ويكون نوعًا من «التفشيش» (التنفيس) ضدّ «كبش فداء» ليس له حتمًا علاقة بمصدر الإحباط الحقيقيّ».

كذلك يمكن الإشارة إلى ازدياد حالات العنف التي يمكن إدراجها تحت عنوان: الإجرام المنظّم»، والذي تمارسه عصابات منظّمة لجبي الأموال، وتصفية حسابات وصراعات على مناطق نفوذ. أي أنّ هناك دوافع جديدة للعنف وحالات القتل، وهي الدوافع الاقتصادية البحتة. لا تتمّ عمليات القتل والعنف بدافع طيش أو نزوة غضب، وإنّما نتيجة تخطيط مسبق لتحقيق أهداف استراتيجية مادّية.

إنّ ارتفاع أنواع العنف المنظّم وعمليات جباية الخاوة بشكل منتظم في العديد من القرى والمدن، واستعمال العنف لجباية الأموال ولتصفية الحسابات بين أفراد المجتمع ولحسم خلافاته، خلقت وتخلق شعورًا واسعًا لدى الجمهور بغياب الدولة، وغياب أي جسم مركزي يضبط الأمور، إن كان من قبل الشرطة أو من قبل أية هيئة اجتماعية أو دينيةً. وهذا يعني ليس فقط وجود العنف، إنّما أيضًا ولادة شعور متنامٍ باستحالة مواجهته، أي أنّه تحوّل من جريمة عينية إلى كونه حالة تهدّد الأسس التي يقوم عليها المجتمع.

٦,٢. العنف: تحدٍّ جدّي لمستقبل الفلسطينيين في إسرائيل

يطرح موضوع العنف تحدّياً جدّيًا أمام المجتمع العربي، إذ يهدّد تفشّي العنف كيان المجتمع برمّته. هنا علينا أن نميّز بين نوعين أساسيّين من العنف: الأول العنف الذي يحدث باعتباره استثناءً وخروجًا عن القاعدة؛ حتى لو كان قاسيًا ومرعبًا. والعنف الآخر هو ذلك العنف الذي يتحدّى القانون والنظم المعيارية والسلوكية برمّتها ليشكّل بديلاً عنها. في هذه الحالة يفقد المرء أيّة ثقة بإمكانية ضبط العلاقات المجتمعية من خلال نظام معياري، قانوني أو أخلاقي. في مثل هذه الحالات، فإنّ العنف يشكّل تحدّيا للنظام الاجتماعي برمّته، لوحدة المجتمع وكينونته .

والعنف من النوع الأخير، هو ذلك العنف الذي يحصل في حالات الإجرام المنظّم، جباية الخاوة، وازدياد التّسلح، والطوشات العمومية التي تنشأ على أساس عائلي أو طائفي.

إنّ هذا النّوع من العنف يهدّد الأسس التي يقوم عليها المجتمع ككيان جماعي. في العموم، وفي ظلّ مجتمع له دولته الخاصّة، فإنّ الدور الأساسي في ردع العنف وضبط النظام يقع على عاتق الشرطة وجهاز المحاكم، علمًا بأنّ الإرادة العامة للدولة والإرادة العامة للمجتمع تلتقيان في التّوجّه والمصلحة. المجتمع يرنو إلى الدولة باعتبارها المؤسسة

المؤهّلة لإعادة إنتاج المجتمع بناءً على قواعد سلوكية يجري فرضها من الخارج بقوّة القانون والشرطة والمحاكم والسجون.

إلاّ أنّ الموضوع يصبح مشكلاً عندما يجري الحديث عن المجتمع الفلسطيني داخل دولة إسرائيل، والذي لا يعتبر إسرائيل دولته؛ وهي بدورها لا تعتبرهم مواطنيها تمامًا. في مثل هذه الحالة كيف سينضبط المجتمع؟ ما هي القواعد السلوكية التي يمكن أن تسود؟

القواعد السلوكية يمكن ضبطها بطريقتين: الأولى، وهي التي أشرنا إليها، من الخارج؛ أي بواسطة عمل قسري من قبل الشرطة، والثاني داخلي، أي بواسطة قناعات داخلية لدى أفراد المجتمع. يمكن تحقيق هذا النوع من الضبط الداخلي عن طريق التوعية والتربية بالأساس. إلاّ أنّه مهما بشّر ونظّر رجال الدين والتربية والسياسة ضد العنف، فإنّ التبشير وحده لن يكون مؤهّلاً لذلك لأسباب عدّة. أول هذه الأسباب هو أنّ الإنسان يحتاج إلى وازع خارجي يحفّزه على قبول قوانين اللعبة؛ وثانيًا لغياب مركز قيمي مقبول على جميع الفلسطينيين في إسرائيل تكون له سطوة على هذا الجمهور، بحيث يكون الوعظ الأخلاقي والتربوي كافيًا.

بالتالي، يطرح موضوع العنف مسألة حادّة وحارقة اجتماعيًا وسياسيًا أيضًا، لأنه يثبت يومًا بعد يوم استحالة التعاطي مع ظاهرة العنف المستشري دون اللجوء إلى الشرطة، ووضع خطة معها للتعاطي مع العنف والتسلح والإجرام المنظّم. إلاّ أنّ غالبية القيادة السياسية والمجتمعية تعتبر التّوجّه للشرطة موضوعًا إشكاليًا لأنها تعتبر الشرطة عدوّها الأساسي الذي يهدّد المجتمع الفلسطيني برمّته، ولا يمكن أن توكل إليه أيّة مهمّة لحماية هذا المجتمع.

بَيْد أنّ المأساة هي أنّ الشرطة نفسها التي قتلت ١٣ متظاهرًا فلسطينياً عام ٢٠٠٠ هي الشرطة نفسها التي يتوخّى الفلسطينيون منها حمايتهم من بعضهم. لا يوجد هناك أية دراسة وافية لسياسة الشرطة في هذا الموضوع، لكن من غير المستبعد أن تكون لدى الشرطة سياسة حذرة تقوم على «الانسحاب» النسبي من الشارع العربي؛ أي سياسة «فخّار يكسّر بعضه». لنترك الشارع العربي عرضة للعنف الداخلي المستشري فيه، وبذلك يجري تقويضه من الداخل. إنّ الأساس لهذا الاعتقاد يكمن في سكوت الشرطة عن كمّيات السلاح غير المحدودة المنتشرة في المجتمع العربي، والتي لا شكّ في قدرة الشرطة، إذا أرادت وصمّمت، أن تضع حدّا لها.

إنّ التحدّي الذي يفرضه العنف يفضح جوهر التحدي العام الذي يواجه الفلسطينيين: كيف يحافظون على كيانهم المجتمعي وسلامتهم دون الارتماء في أحضان إسرائيل.

التربية والتعليم

١- مدخل

تكتسب العملية التربوية والتعليمية مكانةً خاصّة لدى الفلسطينيين في إسرائيل، خاصّة بعد النّكبة، لأنّهم رأوا فيها إحدى الوسائل المهمّة في البقاء وصيانة الهوية الجماعيّة، بعد أن فقدت الأرض، وتمزّق النسيج الاجتماعي والاقتصادي لشعبٍ بأكمله. لا عجب إذًا أن تُحكم دولة إسرائيل قبضتها على التعليم الرسمي للفلسطينيين، فتفرد له جهازًا خلصًا ليس من منطلق مراعاة الهوية والثقافة الفلسطينية وحفظها وتطويرها، وإنّما كأداة لتحكّم الأغلبية اليهودية بالأقلّية العربية الفلسطينية في إسرائيل، انعكس هذا التحكم أيضًا في أهداف التعليم و مضامينه، مثلما انعكس في المبنى التنظيمي للجهاز ككلّ.[٥٤]

يدخل الطالب العربي الصّف الأول مزوّدًا بالحماس والرغبة في التّعلّم، فماذا يجد غالبًا؟ غرفًا دراسيّة مكتظّة (بمعدل ٣٥–٣٩ طالبًا في الصف الواحد)، مبانيَ مدرسية تفتقر إلى الكثير من التجهيزات الأساسية الملائمة مثل الملاعب، والمكتبات، والمختبرات وغيرها؛ كمًّا من المناهج التعليميّة المحشوّة بالمعلومات، والتي يقدّم أغلبها على نحوٍ بعيد الارتباط باهتمامات الطلاب وبخبراتهم الحياتية وبهوياتهم الثقافية والقومية؛ طرائق تدريس بمعظمها مملّة تعتمد الحفظ والتلقين، ولا تترك حيّزا كبيرًا للتعلم الخبراتي النشط والتشاركي ولا للإبداع والخيال. أضف إلى ذلك، صعوبة التعامل مع لغة تعليم شبه جديدة، هي العربية الفصحى.

يسعى هذا التقرير إلى رسم ملامح عامّة لأهمّ مخرجات هذا الجهاز: الطالب العربي الفلسطيني في المدرسة، من خلال رصد ما يعايشه ويؤثر فيه منذ أول يوم يرتاد فيه أطر التربية والتعليم الرّسمية؛ ومن خلال تتبّع أثر السياسات التربوية الرّسمية على جهاز التعليم العربي. يهدف التقرير أيضًا إلى وضع الإصبع على العوامل الداخلية في المجتمع الفلسطيني التي تعيق النهوض بمشروع تربوي تحرّري.

إنّ مراجعة أهداف هذا الجهاز وعمله وموارده ومضامين مناهجه من ناحية، والمواقف والمفاهيم التربوية السائدة في أطر التعليم العربية من ناحية أخرى، تشير إلى عجز الجهاز التعليمي في المدارس العربية، وبوضعه الرّاهن، عن أن يكون رافعة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وأن يفرز شخصياتٍ متفرّدة، متنوّعة، مستقلّة ومبدعة، تحمل فكرًا نقديًا وباحثًا، وأن يبلور هويّات جماعية متواصلة مع مجتمعها وقوميتها.

تربية الطفولة المبكرة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل

هنالك ثلاثة أنواع من الأطر التي يرتادها الأطفال ما قبل المدرسة: الحضانة اليومية والحضانة البيتية (من الولادة حتى سن الثالثة) والروضة (من سن الثالثة حتى الخامسة). تخضع الحضانات اليومية والحضانات البيتية لإشراف وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، كجزء من الخدمات الدّاعمة للمرأة العاملة، حيث تحصل الأم العاملة على دعم من الوزارة في دفع رسوم الحضانة، شرط أن تكون الحضانة حاصلة على اعتراف رسمي.

عدد الحضانات اليومية الرسمية متدنٍّ (تشير المعطيات المنشورة في موقع الوزارة لعام ٢٠٠٨ إلى أنّه من بين ١٦٠٠ حضانة يومية رسمية في البلاد، ٤٦ حضانة فقط تعمل في المجتمع العربي. تخدم هذه الحضانات ٢,٦٢٪ من الأطفال العرب، والذين تصل نسبتهم إلى ٢٥٪ من مجموع الأطفال في الدولة من الشريحة العمرية ذاتها.) أنشئت باقي الحضانات غير الرسمية (خاصة أو تابعة لجمعيات) لسدّ النقص في الحقل وبتوجّه ربحي، وبالتالي تفتقر أغلبها إلى بنية ملائمة، وإلى رعاية تربوية نوعية. أمّا الحضانات البيتية (تستوعب ٣–٥ أطفال في بيت المربية)، فقد اهتمت الوزارة في سنوات سابقة بالمصادقة على فتحها بأعداد هائلة في القرى والبلدات العربية، وذلك لقلة تكلفتها. العديد من الطلبات للحصول على اعتراف رسمي لتفعيل الحضانة لا يصل إلى خاتمته السعيدة لعدّة أسباب تقنيّة.

علاوةً على النقص في عدد الحضانات، هنالك تحدّيات أخرى تتعلّق بدرجة وعي الأهل لأهمية هذه الأطر التربوية في مساندة نمو الطفل وتطوّره، وبمستوى تأهيل الحاضنات في الكليات والمعاهد الخاصة، ومدى المتابعة الفعلية لعملهن وتوفير فرصٍ لهنّ للتطوّر المهني.

تبدو الصورة مختلفة حين يتعلّق الأمر برياض الأطفال (التي تخدم أطفالاً في سنّ الثالثة حتى السادسة) وذلك بعد تعديل قانون التعليم الإلزامي المجاني عام ١٩٨٤ والذي نصّ على لزوم ارتياد إطار للطفولة المبكرة ابتداء من سن الثالثة، وأقرّ تطبيقه تدريجيًا حتى عام ٢٠٠٢. تباطأت الوزارة في تطبيق القانون في الروضات العربية، فبادرت هيئات مدنية،[٥٥] في المجتمع العربي وبتنظيم من منظمة «شتيل» بالضغط على الجهات الحكومية المسؤولة، للعمل على تسريع تطبيق القانون وتنجيعه في المجتمع العربي أسوة بالمجتمع اليهودي.[٥٦]

على الرّغم من الارتفاع الكبير في عدد الأطفال العرب الذين بدأوا بارتياد الروضة في سنّ ٣ سنوات، إلاّ أنّ السلطات المحليّة ما زالت عاجزة عن سدّ النقص الكبير في الأبنية الملائمة والتي تجيب على معايير الوزارة. تبعًا لذلك، ما تزال نسبة عالية من الأطفال

ترتاد روضات تابعة لجمعيات خاصّة (بعضها قد تحوّل إلى مؤسسات ربحية تعمل برؤية «الكم» مقابل «الكيف» التربوي)، ويفتقر الكثير منها إلى التجهيزات المناسبة، وإلى الرعاية التربوية الجيّدة، وإلى الإشراف المهني (٤٩٪ من المجموع الكلي للروضات في منطقة الشمال، ٣٨٪ في المثلث، و ٤١٪ في الجنوب).[٥٧]

يدرس غالبية الطلاب الفلسطينيين في إسرائيل في مدارس رسمية أو حكومية (٩٢٪).

علاوة على ما ذكر أعلاه، هناك تحدّيات أخرى تواجه تربية الطفولة المبكرة، منها: فقر المناهج التربوية الموضوعة لتلائم الأطر العربية[٥٨]، تأهيل المربيات ومدى ارتباطه بحاجات الحقل، غياب الرؤية الشمولية الرسمية في رعاية الطفولة المبكرة (دمج خدمات الصحة والرفاه والتربية)، ضعف العلاقة بين المؤسسة الرسمية وبين الهيئات المدنية العربية الفاعلة في المجال، التّوجّه السائد في الأطر التعليمية والذي يعزّز «تعليم» الطفل بدل «مساندته في التعلم».

للإجمال، فإنّ أطر الطفولة المبكرة في المجتمع الفلسطيني ما زالت تعاني من: جزئية الإشراف الرسمي المقترن بشحّ الموارد المادية والبشرية والمعرفية من ناحية، وثقافة السوق التي تحوّل كثيرًا من هذه الأطر إلى دكاكين خاصّة من ناحية أخرى، وغياب هيئة تربوية عربية تُعنى بالموضوع.[٥٩]

التعليم المدرسي

١,٣. نظرة عامّة

يدرس غالبية الطلاب الفلسطينيين في إسرائيل في مدارس رسمية أو حكومية (٩٢٪)، بينما يرتاد الباقون (٨٪) مدارس أهليّة تتبع غالبيتها إرساليات دينية مسيحية،[٦٠] وتتركز في المدن مثل الناصرة وحيفا ويافا. تخضع هذه الأخيرة لسلطة الوزارة من حيث المناهج والإشراف، ويتلقّى معلموها رواتبهم من الحكومة، لكنّها تمتلك هامشًا ضيّقًا من «الحرية» يمكّنها من ممارسة شكل من أشكال الإدارة الذّاتية. لم تحظ ظاهرة هذه المدارس حتى الآن بدراسة عميقة، على الرغم من أهميّة تأثيرها على المشهد العام للتعليم العربي في إسرائيل.

تخضع المدارس العربية (الرسمية) لسلطة وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية بالكامل؛ فهي التي تحدّد مناهج التعليم، وتتحكّم بتعيينات المدراء والمعلّمين. أفردت الوزارة منذ سنّ قانون التعليم الإلزامي عام ١٩٥٣ جهازًا خاصّا للتعليم في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل (أطلقت عليه اسم جهاز «التعليم للعرب») يقف على رأسه مدير عامّ يشرف على عمل عدد كبير من المفتّشين/ات في الألوية المختلفة.

تخضع المدارس العربية (الرسمية) لسلطة وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية بالكامل.

يذكر الباحث خالد أبو عصبة :»يعمل هذا الجهاز في ظروف غياب المساواة من جهة (عدم المساواة من حيث الاستثمار، وعدم المساواة في التعامل والاهتمام)، فالموارد

المخصّصة والمستثمرة في جهاز التعليم العربي ضئيلة نسبةً لما يستثمر في جهاز التعليم اليهودي، كما أنّ السياسات المحددة للمضامين والمناهج تحدد من غير إشراك المواطنين والمربين العرب كلّيًا.

يتجلّى هذا الأمر في مستوى نتائج الجهاز المتدنّية، من حيث مستوى التحصيل وإنجاز الطلاب العلمي، ومن حيث عدم رضى الجمهور العربي من سير عمله، وكذلك من الشعور بالغربة لدى الجمهور العربي إزاء الجهاز التعليمي»[٦١] .على سبيل المثال لا الحصر، تشير احصائيات نشرها مركز أدفا عام ٢٠١٠ إلى أنّ استحقاق شهادة «البغروت» (الموازية لشهادة التوجيهي) تبلغ نسبته بين الطلاب العرب ٣٨,٩٪ مقابل ٥٤,٤٪ في المدارس اليهودية.[٦٢] وفيما تشير نتائج اختبار «ميتساف»[٦٣] لعام ٢٠١٢ إلى ارتفاع في معدل التحصيل الأكاديمي العام للطلاب العرب، غير أنّ الفجوة في هذا المعدل بين المدارس العربية والمدارس اليهودية ما زالت قائمة.[٦٤]

ملامح شخصية الطالب العربي التي يهدف جهاز التعليم الرسمي إلى إفرازها،: شخصية «طحلبية» بدون جذور وطنية وثقافية، بعيدة عن واقعها الثقافي والسياسي، تشعر بدونية فلسطينيتها، وتمجّد «تنوّر» اليهود وتقدّمهم.

تشكّل على مدى أربعين عامًا عددٌ من اللجان الوزارية لفحص الموضوع و«النهوض بالتعليم لدى العرب».[٦٥] اللافت أنّ توصيات معظم هذه اللجان (وبعضها قد أوصى بتغييرات جذرية في مبنى الجهاز وعمله) بقيت حبرًا على ورق، وانحصرت في خانة «رد الفعل» على مطالبات هيئات مدنيّة تربوية وقانونية (مثل لجنة متابعة قضايا التعليم، ومركز عدالة). تميّز ردّ الفعل هذا «بالاعتراف بالمشاكل وعدم الاعتراف بحلولها، بصياغة تقارير ورميها في الأدراج، بخلق خطاب بلاغي فارغ من مضمون جوهري..»[٦٦] ما يؤكد وجود سياسة مع سبق الإصرار والترصّد لإبقاء الوضع على ما هو عليه، مع بعض التحسينات هنا وهناك.

قبل استعراض وضع التعليم في المدارس العربية والعوامل المؤثرة فيه، يجدر النظر أوّلاً إلى الدّور الذي من المفروض أن تقوم به المدرسة في تعليم الأجيال الصاعدة وتربيتها. يطرح التساؤل:هل هناك رؤيا جماعية تربوية واضحة في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل لأهداف التعليم المدرسي ومضامينه؟ ما هي ملامح الطالب العربي الذي تفرزه المدارس في وضعها الحالي، وما هي الملامح المنشودة؟ ربما كان هذا هو السؤال الأهم، لأنّه على خلفيته يمكن فحص ما هو قائم، وتخطيط سياسات تربوية بديلة للسياسات القائمة.

ترتسم في كتابات مرعي[٦٧]، والحاج[٦٨] وأبو عصبة[٦٩] ملامح لشخصية الطالب العربي التي يهدف جهاز التعليم الرسمي إلى إفرازها،: شخصية «طحلبية» بدون جذور وطنية وثقافية، بعيدة عن واقعها الثقافي والسياسي، تشعر بدونية فلسطينيتها، وتمجّد «تنوّر» اليهود وتقدّمهم. شخصية مقولبة تفتقر إلى الإبداع الفكري، وإلى الفردانية. وتطرّقت

الكتابات إلى عوامل كثيرة تتعلّق بأهداف التعليم الرسمي والتوزيع المجحف للميزانيات، وفقر البنى التحتية، و إشكاليات المناهج وتأهيل المعلمين، والخلل في أداء الجهات المسؤولة في السلطات العربية، ومكانة اللغة العربية في المدارس. فيما يلي ملخّص لكل من هذه العوامل، في محاولة لرسم واقع قد يحفّز الباحثين والقيّمين على التربية والتعليم على النظر في الأسئلة التالية:

- هل بمقدور هذا الواقع أن يجيب على أهداف التعليم التي يسعى الفلسطينيون في إسرائيل إلى تحقيقها؟
- ماذا يستلزم ذلك من تغييرات في مبنى الجهاز التعليمي القائم؟
- وأي دور ممكن أن تلعبه الهيئات المدنية الفلسطينية في هذا المضمار؟

٢,٣. السياسات التربوية لجهاز «التعليم للعرب»

١,٢,٣. الحضور الفلسطيني في أهداف التعليم الرسمي في إسرائيل

« تأسيس التعليم الأساسي في الدولة على قيم الحضارة اليهودية والإنجازات العلمية، وعلى حب الوطن والولاء للدولة وللشعب اليهودي، وعلى الخبرة الزراعية والحرف المهنيّة، والتدريب الطلائعي، والنضال لأجل مجتمع مبني على الحرية والمساواة والتسامح ومساعدة الآخرين وحب الإنسانية».[٧٠]

تأرجحت أهداف «التعليم للعرب» وفق الأهواء السياسية للحكومات المتعاقبة.

هذا ما ورد في قانون الدولة لعام ١٩٥٣، الذي غيّب الوجود العربي الفلسطيني، قوميةً وثقافةً، في البلاد تمامًا. ويذكر أبو سعد أنّه «على الرغم من أن العرب كانوا بشكل أساسي غائبين من تشكيل الأهداف العامة ذات التوجه اليهودي، فإنه لم تتم صياغة أهداف موازية لجهاز التعليم العربي»[٧١] عدّلت الكنيست الإسرائيلية هذا القانون عام ٢٠٠٠ لتضيف إلى أحد بنوده فقرة مقتضبة تخص المجتمع الفلسطيني في البلاد: « معرفة اللغة والحضارة والتاريخ والتراث والتقاليد الخاصة بالأقلية العربية وباقي المجموعات الأخرى في دولة إسرائيل، والاعتراف بالحقوق المتساوية لكافة مواطني إسرائيل».[٧٢]

تأرجحت أهداف «التعليم للعرب» وفق الأهواء السياسية للحكومات المتعاقبة. فها هي ليمور لفنات، وزيرة التربية والتعليم في حكومة الليكود (٢٠٠٤) تتبنى سياسية تربوية تعتمد على ترسيخ القيم اليهودية والصهيونية أكثر فأكثر،[٧٣] تليها «يولي تمير» من حزب العمل (٢٠٠٧) التي بادرت إلى سابقة سياسية تربوية، إذ عيّنت أربع لجانٍ مشتركة بين الوزارة، وبين «لجنة متابعة قضايا التعليم العربي»،[٧٤] لفحص نواح مختلفة تتعلق «بتعليم العرب» في إسرائيل،[٧٥] اختصت إحدى هذه اللجان بفحص أهداف التعليم العربي ومضامينه، لكنّها فشلت في صياغة وثيقة مشتركة بين الوزارة وبين لجنة المتابعة.

كشفت النقاشات عن شرخ عميق وأساسي بين رؤية الطرفين لأهداف التعليم، حيث شدّد ممثّلو الوزارة على أهدافٍ أكاديمية عمليّة مثل تحسين تحصيل الطلاب في اللغة العربية والرياضيات، بينما شدّد ممثّلو لجنة المتابعة على أهمية تواصل الطالب العربي مع الرواية التاريخية– الاجتماعية للفلسطينيين. يُشار إلى أنّ توصيات اللجنة لم تخرج إلى حيّز التنفيذ، وجُمّد عملها منذ ذاك الحين.

برز في ظلّ هذا النقاش حول الحضور الفلسطيني في أهداف التعليم الرسمي، اهتمام الجهاز الرسمي بتدعيم فكرة «المواطنة». نذكر في هذا السياق الوثيقة التي صدرت عن لجنة «كريمنتسر» التي عيّنها الوزير آنذاك «أمنون روبنشطاين» (١٩٩٥)، ونصّت على أهمية وطرق تذويت المواطنة عند الطلاب.[٧٦] أكملت الوزيرة «تمير» هذه المبادرة، فأنشأت لجنة خاصة «لوضع سياسة تربوية عامة من أجل تعزيز الحياة المشتركة بين اليهود والعرب، مواطني دولة إسرائيل». من أبرز توصيات اللجنة دمج «التربية لحياة مشتركة» في المناهج التعليمية بأنواعها. لم ترَ توصيات اللجنة نور التطبيق، إذ سارع من خلف «تمير» على مقعد الوزارة (جدعون ساعر الليكودي) إلى تجميد تطبيق التوصيات.

قبل سنتين، بادر «المجلس التربوي العربي» والمنبثق عن لجنة المتابعة لقضايا التعليم العربي إلى طرح مسودة «أهدافٍ للتربية والتعليم للأقلية الفلسطينية في إسرائيل».[٧٧] من الملفت للنظر أنّ البنود الأولى من الوثيقة تركّز على الجوانب التربوية، والتعليمية والقيمية لأهداف التعليم (تربية إنسانية داعمة لقدرات الطالب وإبداعاته، تسهّل حراكه الاجتماعي وتعزّز انتماءه القومي والثقافي الفلسطيني. مقابل التركيز على العنصر القومي والتاريخي الصهيوني في البنود الأربعة الأولى من وثيقة أهداف التعليم الرسمي.

أفردت السلطة الإسرائيلية منذ سنّ قانون التعليم الإلزامي عام ١٩٥٣، جهازًا خاصًا «لتعليم العرب» وقسّمته إلى ثلاث دوائر: التعليم العربي، والتعليم البدوي، والتعليم الشركسي.

٢،٢،٣. المبنى التنظيمي لجهاز التعليم

أفردت السلطة الإسرائيلية منذ سنّ قانون التعليم الإلزامي عام ١٩٥٣، جهازًا خاصًا «لتعليم العرب» وقسّمته إلى ثلاث دوائر: التعليم العربي، والتعليم البدوي، والتعليم الشركسي. يقف على رأس كل دائرة مدير معيّن يخضع لسلطة المدير العام للجهاز. يذكر الحاج[٧٨] وأبو عصبة[٧٩] مميّزين لهذا الجهاز:

تخضع عملية تعيينات المدراء العرب في الدوائر المختلفة لتأثير (كما بدأت منذ خمسينيات القرن الماضي) قرارات أجهزة الأمن الداخلي (الشاباك).[٨٠]

إقصاء العرب من مواقع اتخاذ القرارات المهمة، وحصر دورهم في تسيير الأمور الإدارية البسيطة بعيدًا عن رسم السياسات. ورد ذكر ذلك حتى في وثيقة رسمية صادرة عن الوزارة عام ٢٠٠٠، إذ جاء: «العرب ليسوا شركاء في صنع القرار، ولا في وضع

سياسة وزارة التربية والتعليم وبلورتها».[٨١]

إحدى المبادرات لتجمع عدد من الهيئات المدنية (وبدعم من لجنة متابعة قضايا التعليم العربي) هي إقامة مجلس تربوي عربي «يجسد الحق الجماعي للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل بإدارة ذاتية لشؤونه التربوية– الثقافية، ويشكل خطوة باتجاه تحصيل الاعتراف بالتعليم العربي، كتعليم ذي خاصية قومية وثقافية جماعية».[٨٢] يسعى المجلس إلى أن يكون مرجعية مهنية تربوية للتعليم العربي في إسرائيل، من خلال «إقامة مديرية تربوية وسكرتارية تربوية عربية مهنية، ضمن وزارة التربية والتعليم». إلاّ أنّ هذا المجلس لم يحظ حتى اليوم بأي اعتراف أو موقع قانوني.

المناهج الدراسية

معظم المناهج الدراسية في مراحل التعليم المدرسي المختلفة مترجمة عن العبرية (باستثناء منهاج اللغة العربية)، مع محاولات «لتعريبها» لا تتعدى الرتوشات اللغوية، مثل تبديل الأسماء العبرية للأشخاص إلى أسماء عربية (ولكن الحفاظ على أسماء الأماكن بالعبرية مثلاً). تخلق هذه المناهج المترجمة إشكاليات عديدة منها:

معظم المناهج الدراسية في مراحل التعليم المدرسي المختلفة مترجمة عن العبرية.

- تتعاطى النصوص مع سياقات ثقافية غريبة عن الطالب العربي، ففي كتاب الموطن للصف الثاني مثلاً وصفٌ مصوّر «للبيئة القريبة منّا» تظهر حارة في مدينة، تضمّ بنايات عالية وحديقة عامة ومكتبة وغيرها ممّا يفتقده أغلب الطلاب الفلسطينيين الذين يسكنون القرى، ناهيك عن الطلاب البدو!
- تخلو مناهج التاريخ والموطن والجغرافيا، ابتداءً من المراحل الابتدائية، من أيّ ذكر للرواية التاريخية الفلسطينية، فيما تؤكّد على الحق التاريخي للشعب اليهودي في البلاد.[٨٣]
- يتضمن عدد من المناهج الدراسية مهام تعلّمية تتطلب من المدرسة أو الطالب أن يتواجد في بيئة غنيّة تكنولوجيًا (مثل وجود حواسيب كافية في المدرسة، أو الارتباط بشبكة الانترنت). يبدو ذلك ضربًا من الدعابة في أبنية مدرسية متداعية تفتقر إلى التجهيزات الأساسية، وبخاصّة في تجمّعات سكنية عربية ما زالت تفتقد إلى خطوط الكهرباء والماء، مثل التجمعات البدوية في النقب.
- تعجّ المناهج المترجمة إلى العربية بالأخطاء اللغوية، ما يخلق بلبلة لدى الطالب، ويعيق اكتسابه للغة عربية سليمة.

٤,٢,٣. الموارد المادّية

يخلص أبو عصبة إلى أنّ «الصورة العامة لمسألة الموارد والاستثمار في الجهاز المذكور، تشير إلى وضع من انعدام الاستثمار مقارنة بالاستثمارات الموجهة لباقي تيارات التعليم، بما في ذلك التعليم اليهودي الرسمي. إذ يحظى جهاز التعليم العربي بأيام إرشادية وتوجيهية أقل من غيره، وبحجم استثمارات أقلّ كذلك في إعداد ووضع البرامج التربوية الخاصة،[٨٤] واستثمار ضئيل في كل ما يتعلّق بالتعليم المنهجي، وساعات تفتيشية أقل من غيره. كما أنّ البنى التحتية للمنشآت والمدارس في جهاز التعليم أكثر تداعيًا».[٨٥]

٥,٢,٣. المدراء والمعلمون

لعلّ أهم عنصر في عملية التربية والتعليم هو العنصر الإنساني. فعلى الرّغم من أنّ الموارد المادية تلعب دورًا مهمًا في النهوض بالتعليم، إلاّ أنّ النظر في نجاح بعض التجارب التربوية في مناطق «محرومة اجتماعيًا واقتصاديًا» يلفتنا إلى الأثر الكبير الذي يمكن أن يحدثه مدير أو مديرة مدرسة وطاقم معلمين، يرون في أنفسهم «قادة تغيير» أكثر من مزوّدي خدمات تكنوقراطيين. في الحديث عن مدراء ومعلمي المدارس، من المهم تفحّص النقاط التالية:

• **تأهيل المعلمين:** أشارت معطيات جهاز الإحصاء المركزي لعامي ٢٠٠٧–٢٠٠٨ إلى أنّ نسبة الطلاب الجامعيين الذي يدرسون في معاهد وكليات إعداد المعلمين تبلغ ٣١,٢٪ من مجمل الطلاب الذين يدرسون في هذه الأطر، وهي نسبة عالية إذا أخذنا بالاعتبار أنّ العرب الفلسطينيين يشكلون ما يعادل ٢٠٪ من سكان الدولة. يدرس هؤلاء الطلاب في كليات عربية (مثل كلية المعلمين العرب في حيفا) أو في كليات عبرية بعضها يخصص مساقات دراسية لتأهيل المعلمين «العرب» و«البدو» و«الدروز».

سيطرت المؤسسة الحاكمة والتربوية الإسرائيلية على تأهيل المعلمين منذ السنوات الأولى للدولة، وتحكّمت بالمضامين التي تروّج للرواية الصهيونية وتلغي الوجود الحضاري والتاريخي للفلسطينيين، ما أنتج صورة للمعلم اللاسياسي، الموظّف التقني المنشغل بتمرير مضامين محددة سلفًا.

يستعرض إغبارية في بحث حول سياسات تأهيل المعلمين العرب، عدة تحديات، لعلّ أهمّها:

تبعية أهداف تأهيل المعلم العربي لأجندة التطوير المهني للمعلم العبري.

محدودية الإدارة الذاتية والقدرة على تطوير الخاصية الثقافية في الكليات العربية، وغياب التمايز التربوي بينها.

غياب معايير الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالأداء المهني لإدارات الكليات ولجان التدريس ومجالس الأمناء والإدارات الجماهيرية.

ضعف تداخل الكليات بالعمل الأهلي والمجتمعي.[٨٦]

- **تعيينات المدراء والمعلمين**

تحكّمت السلطة الأمنية الإسرائيلية منذ سنوات الحكم العسكري وحتى الثمانينيات من القرن الماضي، إلى حدّ كبير، بتعيين مديري المدارس العربية الرسمية، وبفصل المعلمين إذا ما تجرأوا على الخروج عن المضامين التي حدّدتها لهم المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة.[٨٧] ما زال هذا الشبح يخيّم على تعيينات مدراء المدارس الرسمية حتى اليوم، وإن بطرق خفيّة. أمّا تعيينات المعلمين فهي عرضة في كثير من الأحيان إلى اعتبارات طائفية (كما هو الحال في المدارس الأهلية) أو اعتبارات حمائلية وعلاقات شخصية بين المعلم ومدير المدرسة أو رئيس السلطة المحلية، وقد تتدخل فيها الرشاوى والمحسوبيات، ما ينأى بتعيين المعلمين عن الكفاءات المهنية والخبرة التربوية.

٦,٢,٣ الأجواء التعلّمية في المدرسة العربية

يصف مرعي الأجواء المدرسية العربية بأنّها تفتقر إلى: أنماط وأساليب تعليم نوعيّة، تنمية التفوق والامتياز في التحصيل، التفكير الأصيل، والتفكير الناقد والإبداعي.[٨٨] ويخلص أبو عصبة في استعراضه للتحديات النوعية في التعليم العربي إلى أنّ « الطالب يتخرج من الجهاز الرسمي وهو لا يكتسب معرفة ديناميكية بالعالم الآخر وبنفسه، وإنما يكتسب معرفة جامدة صورية مقولبة تعكس الماضي أكثر من الحاضر والاستعداد للمستقبل.[٨٩] ويورد أبو عصبة عن طرائق التدريس المتبعة في أغلب المدارس العربية :»على الرغم من تكثيف الجهود بتغيير أساليب التدريس، فما زال يغلب على التعليم في جهاز التعليم العربي الطابع النظري، والاستمرار في الأساليب التقليدية التي تكرس حفظ المعلومات واسترجاعها في عمليتي التعليم والتقويم (أسلوب الإيداع البنكي)، ما يقلل من الاهتمام بالمهارات التعليمية والذهنية العليا، والمهارات الاجتماعية الضرورية، وتعويد الطلاب على حلّ المشكلات ومواجهة المواقف المستجدة، وتشجيعهم على المبادرة وتحمل المسؤولية، وتنمية جوانب الإبداع والابتكار.[٩٠]

يشير حيدر في بحثه حول «العملية التربوية والثقافية في المدارس العربية في إسرائيل»، إلى عجز المدارس العربية عن رؤية نفسها كمؤسسات تربوية وثقافية، تنقل القيم الإنسانية والاجتماعية من خلال أنشطة مباشرة، وأيضًا من خلال أنظمة الضبط

والمكافأة والعقاب، والنظام التعليمي والإداري. إنّ الطابع الغالب للمدارس العربية هو كونها «مصنع علامات»، حيث التحصيل الدراسي هو الأهم، وكونها مؤسسات جامدة تتميّز بالروتين والثبات، «وتحمل نظرة تربوية حتمية لا ترى إمكانية تطوير الفرد وتغيير سلوكه ومستوى تحصيله وإنجازاته بواسطة تحسين الظروف والبيئة واستخدام الحوافز المادية والمعنوية».[٩١]

تتطرّق الأدبيات المهنية إلى عوامل أخرى تؤثّر على طبيعة الأجواء التعلّمية في المدرسة العربية، منها ظاهرة «تآكل» المعلّم، وارتباطها الوطيد بشعوره «بالمقدرة الذاتية» التي تتأثر إلى حدّ كبير بالمناخ المهني والاجتماعي السائد في المدرسة.[٩٢]

٧,٢,٣ دور السلطات المحلية العربية

تمارس السلطة المحلية في البلدات العربية دورًا مؤثرًا في تشكيل المدارس مبنًى ومضمونًا. فأقسام المعارف (المسؤولة عن التربية والتعليم في السلطة المحلية) تملك القدرة على تشكيل السياسات التعليمية من خلال وضع «عناقيد» تعليمية للمدرسة، والمساعدة في تجنيد موارد إضافية من أجسام وهيئات خاصة، وفي بناء مراكز للاحتراف المهني للمعلمين والمدراء، وفي تزويد خدمات التقييم لأداء المدارس.

هناك عدد من المعيقات لعمل السلطات المحلية العربية في هذا المضمار: أولّها شحّ الميزانيات الحكومية المرصودة لها عمومًا، وثانيًا: ضعف في الثقافة التنظيمية في السلطات المحلية نتيجة لخلل في أنماط العمل، وتدنّي مستوى تأهيل الطواقم العاملة وتعليمها، وثالثًا: صراعات داخلية في السلطة المحلية على خلفية سياسية أو حمائلية. تضعف هذه العوامل التواصل مع الجهات الحكومية المسؤولة عن تمويل أو تزويد خدمات في مجالات التربية والتعليم، وتؤثر على سهولة وصول هذه الخدمات إلى المدارس.[٩٣]

٨,٢,٣. مكانة اللغة العربية

تشير نتائج امتحانات «ميتساف» السنوية في اللغة العربية في المدارس الابتدائية والإعدادية العربية إلى ضعف عام في تمّكن الطالب العربي من لغته الأم، ثروةً واستخدامًا. وعلى الرّغم من أنّ لغة التدريس في المدارس هي العربية، إلاّ أنّ عددًا من العوامل تؤثر في تدنّي مستواها في التعليم المدرسي:

- تأهيل المعلمين: إنّ «فاقد الشيء لا يعطيه»، وينطبق ذلك على غالبية جمهور المعلمين الذين يتلقون تعليمهم الأكاديمي باللغة العبرية.
- ازدواجية اللغة العربية ما يصّعب على الطالب، وبخاصة في المراحل الأولى، فهم اللغة

واستخدامها في عملية التعلّم. يزداد الأمر سوءًا في حالة الفلسطينيين في إسرائيل لغياب اللغة من الحيّز العام.

- المناهج الدراسية المترجمة عن العبرية والتي تعجّ بالأخطاء اللغوية والإملائية ما يزيد من صعوبة فهمها، ويكسب الطلاب تدريجيًا معرفة خاطئة بأصول اللغة وقواعدها.
- كتب تعليم العربية: اتسمت مناهج العربية الرسمية لسنين طويلة بتفريغها من المضامين العاطفية والقومية والثقافية التي يمكن أن يتواصل معها الطالب العربي، وركّزت على الجانب الاتصالي التقني للغة.[٩٤]

من مخرجات جهاز التعليم

يشهد جهاز التعليم في المدارس الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، تصاعد ظاهرتين مثيرتين للقلق: التسرب من المدرسة، والغش في امتحانات البغروت. وعلى الرّغم من انتشار الظاهرتين في المدارس اليهودية، إلاّ أنّ حدّة الانتشار تتضاعف في المدارس العربية.

بلغت نسبة الغش في امتحانات البغروت عام ٢٠٠٩ في المدارس العربية تسعة أضعاف ما كانت عليه في المدارس العبرية.

التسرّب من المدارس

تشير إحصائيات نشرتها لجنة خاصة في الكنيست لفحص موضوع التسرب (٢٠٠١) إلى أنّ نسبة الفتيان والفتيات الذي لا ينهون تعليمهم الثانوي في المجتمع الفلسطيني في البلاد تصل إلى ٣٠٪ .[٩٥] من أسباب تفشي هذه الظاهرة: الفقر، وصعوبة تأقلم الطالب العربي مع أجواء المدرسة ومضامينها، نقص في الخدمات التربوية والعلاجية المرافقة في المدارس، وغياب أطر تعليم تكنولوجي ومهني.

تلقي ظاهرة التّسرّب بظلالها على المشهد الاجتماعي العام، فالطلاب المتسرّبون يُلفظون إلى الشوارع ويكونون أكثر عرضة لتعاطي المخدرات والتعرض للعنف، ناهيك عن صعوبة تقدّمهم الاجتماعي والاقتصادي في ظلّ غياب تأهيل أكاديمي مناسب.

٢،٣،٣. الغش في امتحانات البغروت

يعدّ الغش في الامتحانات، وبخاصة امتحانات البغروت، ظاهرة آخذة في الازدياد في المدارس الإسرائيلية، لدرجة أنّ الكنيست عيّن لجنة خاصة لدراستها في عام ٢٠١١ إثر فضيحة تسريب امتحان البغروت في موضوع الرياضيات. تشير معطيات وزارة التربية والتعليم إلى أنّ نسبة الغش في امتحانات البغروت عام ٢٠٠٩ بلغت في المدارس العربية تسعة أضعاف ما كانت عليه في المدارس العبرية. يعزو الباحثون التربويون انتشار «ثقافة

الغشّ» في المدارس العربية على هذا النّطاق الواسع إلى عوامل اجتماعية وتربوية، وأخرى تتعلّق ببنية المدرسة العربية وثقافة التعليم السائدة.

تزداد خطورة الظاهرة حين يتضّح حجم مشاركة المعلمين وأحيانًا مدراء المدارس والأهل في تشجيع الغش، إذ تصل الأمور إلى بيع الامتحانات وشرائها، من منطلق المنافسة على إحراز نتائج عالية. تكمن خطورة هذه الظاهرة في أبعادها التربوية والتعليمية والاجتماعية. فالطالب يكتسب قيمة أخلاقية سلبية للغاية: «كل شيء مباح، والغاية تبرّر الوسيلة» ما ينعكس على سلوكياته الاجتماعية لاحقًا. تؤثّر ثقافة الغش على ثقة الطلاب بمصداقية المؤسسات التعليمية، ودافعيتهم للتعلّم، كذلك تشكّل عائقًا أمام احتمالات قبولهم للتعليم الجامعي. تعفي ثقافة الغش المدرسة، على نحو ما من مسؤوليتها عن تطوير عملها التربوي والأكاديمي، وتحوّلها من صرح تعليمي- تربوي إلى «مصنع علامات» يصدّر منتوجات بخسة ومن الصنف الرّديء!

إجمال

إنّ المعركة على الفضاء المدرسي هي المعركة على مستقبل النّشء الجديد. اللاعبون كثرٌ: وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، الأهل، المربّون والمعلمون والمدراء، والهيئات المدنيّة التي تُعنى بالموضوع. لكّل من هذه المجموعات نقاط قوة ونقاط ضعف، والقدرة على التّحكّم في قوانين اللعبة إلى حدّ ما. ولكّل منها أهدافه الخاصة من المدرسة: فالبعض يرى أنّ دور المدرسة الأساسي هو في التحصيل العلمي، والآخر يرى الدّور الأهم في بناء هوية جماعية فلسطينية، وفي تعزيز اللغة العربية. هناك من يرى في المدرسة وسيلة للحفاظ على التمايز الاجتماعي والطبقي (مثل المدارس الأهلية التي تعيد إنتاج الشرائح الاجتماعية ذاتها)، وهناك من يخالف ذلك تمامًا، فيرى في المدرسة فسحة لتحرير الطلاب من انتماءاتهم العائلية والطائفية والطبقية، وزجّهم في فضاء من المساواة والتنافس الإيجابي، ما يساهم في تطوير شخصيات مبدعة، متفرّدة، وناقدة. المدرسة كوكيل لتغيير ديمقراطي اجتماعي.

عليه، فإنّ المعركة على الفضاء المدرسي والتربوي لا تقتصر على المواجهة بين المجتمع الفلسطيني وبين مؤسسات الدولة الإسرائيلية، وإنّما تتعداها إلى داخل المجتمع الفلسطيني لتدور حول السؤال الأساسي: ما هي الأدوار التي يفترض أن تقوم بها المدرسة ضمن مشروع تربوي متكامل ومستدام لتطوّر المجتمع الفلسطيني مع الحفاظ على خصوصيته القومية–الثقافية–اللغوية؟

يقودنا هذا السؤال إلى التحدي الثاني الذي يتصّل بكيفية الموازنة بين متطلّبات الحفاظ على الهويّة وبين التواجد في جهاز تعليمي خاضع للسلطة الإسرائيلية مبنىً ومضامين؟ هل تمرّ الطريق عبر مبادرات أهلية لبناء مدارس وأطر تربوية خاصّة، أم عبر المواجهة المفتوحة مع الوزارة؟

هذه أسئلة مشرّعة لنقاش من المهم أن يشارك فيه جميع الأطراف: المدرسة والطلاب والأهل والسلطات المحلية العربية، والهيئات المدنية الناشطة في المجال.

الهوامش

1 http://www.aljabha.org/index.asp?i=65110
2 http://www.aljabha.org/index.asp?i=64994
3 http://www.aljabha.org/index.asp?i=65636
4 http://www.aljabha.org/?i=71386
5 http://www.aljabha.org/?i=71501
6 http://www.aljabha.org/?i=73267

٧ من مقالة «نعم ضدّ الإمبريالية وضد النظام»، موقع الجبهة، ١٦/٩/٢٠١١. راجع أيضًا مواقفه في مقالته: «خطاب الأسد..أسئلة» والمنشور في الموقع نفسه بتاريخ ١٤/١/٢٠١٢، كذلك مقالة «إطالة نزيف سورية.والمستفيدون» بتاريخ ١٥/٩/٢٠١٢.

8 http://www.aljabha.org/?i=73222
9 http://www.aljabha.org/?i=73380
10 http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1153652
11 http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1149133
12 http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1140707
13 http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1149920
14 http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1154819
15 http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1146194
16 http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1146194
17 http://arabs48.com/?mod=articles&ID=89304
18 http://arabs48.com/?mod=articles&ID=93677
19 http://arabs48.com/?mod=articles&ID=87901
20 http://arabs48.com/?mod=articles&ID=88774
21 http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013283071/20/01/.html
22 http://www.alarab.net/Article/509290
23 http://www.alarab.net/Article/510077
24 http://www.aljabha.org/index.asp?i=74139
25 http://www.alarab.net/Article/510727
26 http://www.aljabha.org/index.asp?i=74170
27 http://www.aljazeera.net/news/pages/e33b951c-b45b-47a2-ab989-b555a029efd
28 http://www.aljabha.org/index.asp?i=74170
29 http://www.aljabha.org/?i=72818
30 http://arabs48.com/?mod=articles&ID=85192
31 http://arabs48.com/?mod=articles&ID=96636
32 http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=85337
33 http://adalah.org/?mod=articles&ID=1512
34 http://adalah.org/Articles/1520/%D8%A7%D984%%D985%%D8%AD%D983%%D985%%D8%A9-%D8%A7%D984%%D985%%D8%B1%D983%%D8%B2%D98%A%D8%A9-%D981%%D98%A-%D8%AA%D8%B1%D981%%D8%B6

٣٥ الحدث أعلاه هو بمبادرة شباب وشابات عبلين – شباط ٢٠١٣. للتصدي لظاهرة العنف والجريمة، والتي راح ضحيتها هذا الأسبوع شاب في مقتبل العمر. وأثناء كتابتنا لهذا البحث/ المقال.

٣٦ لجنة التحقيق البرلمانية في موضوع استيعاب عمال عرب في الخدمة العامة، موضوع العمل والعنف في المجتمع العربي. يوم ١٢/٢/١٣ط، بروتوكول رقم ٢٦، ص ٣.

٣٧ أشارت تقارير نشرها مدى الكرمل إلى قضيّة العنف الاقتصاديّ ضدّ النساء.

٣٨ تقرير اللجنة المكلفة بفحص موضوع حالات قتل فتيات ونساء عربيات (٢٠١٢/١٢/١٢)، وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية– (تقرير داخلي).

٣٩ سماح سلايمة اغبارية. «مشكلة العنف ضد المرأة الفلسطينية في إسرائيل **مجتمع ومواقف**. تشرين الثاني ٢٠١٢. إصدار: مركز مساواة– حيفا. ص ١٢–١٣.

٤٠ جدير بالإشارة أنّ التقارير الرسميّة تتبع تقسيمات لا تعكس الصورة الدقيقة لعدد النساء العربيّات. فالتقرير المعتمَد –تقرير وزارة الرفاه للعام ٢٠٠٩، الصادر عام ٢٠١٠– لم يشمل ضمن تعريف القوميّة لدى النساء العربيّات كلاً من النساء الدرزيّات والبدويّات، بل صُنِّفن تحت خانات أخرى. بناء على ذلك، يتحدّث التقريرعن وجود ٢٨٪ (لا ٣٣٪) هنّ نساء عربيّات من مجْمل النساء في الملاجئ. راجع/ي هناك، ص ٥–٦ (اقتباس لدى عبده، جدل ٢٠١٠).

٤١ أورلي الماجور–لوطن. «**العنف ضد النساء- تركيز معلومات لسنة ٢٠١١**»، مركز البحث والمعلومات– الكنيست. ٠٩/١١/٢٣ – ص ٨.

٤٢ موقع جمعيّة نساء ضدّ العنف: ٢٠٠٩/١٢/٣٠.

٤٣ أورلي الماجور–لوطن، مصدر سابق، ٠٩/١١/٢٣ –ص ٩.

٤٤ ايتي فايسبلاي. تقييم تاثير البرنامج بلد بدون عنف – على العنف ضد الاولاد والشبيبة. مركز البحث والمعلومات– الكنيست–. ٢٥/١٠/٢٠١٠، ص ٢٧.

٤٥ المصدر السابق، ص ٢٨.

٤٦ المصدر السابق، ص ٣١.

٤٧ (دافنة سيدس–كوهين وشموليك حيزكياه). ورقة معلومات– العنف ضد المسنين والتنكيل بهم. مركز البحث والمعلومات– الكنيست. ، ١٧ حزيران ٢٠٠٨.

٤٨ المصدر السابق، ص ٢.

٤٩ المصدر السابق، ص ٢.

٥٠ ايتي فايسبلاي . معطيات منتقاه– مصدر سابق، ص ١١.

٥١ خالد أبو عصبة. «ظاهرة العنف لدى الطلبة في جهاز التربية والتعليم». **العنف في المجتمع الفلسطيني: أنواعه، دوافعه وطرق معالجته- جدل**، ع ٦ (حزيران ٢٠١٠). اصدار: مركز مدى الكرمل –حيفا.

٥٢ نضال عثمان. «العنف المجتمعي على الأجندات السياسية. **مجتمع ومواقف**. تشرين الثاني ٢٠١٢. إصدار: مركز مساواة– حيفا. ص ٤–٥.

٥٣ مروان دويري. «قراءة منظومية للعنف في مجتمعنا». **العنف في المجتمع الفلسطيني: أنواعه، دوافع وطرق معالجته- جدل**، ع ٦ (حزيران ٢٠١٠). اصدار/ مركز مدى الكرمل– حيفا.

٥٤ الحاج، ماجد (١٩٩٦). **جهاز التعليم العربي في إسرائيل، تغيير أم سيطرة؟** القدس: منشورات ماجنس، الجامعة العبرية.

٥٥ للمزيد حول نشاط بعض الهيئات الفاعلة في حقل الطفولة المبكرة من أجل تطبيق هذا القانون على نحوٍ عادل في المجتمع العربي، أنظر/ ي موقع «مشاركة» musharaka.org.

٥٦ نجحت هذه الجهود في تغيير معايير أفضلية تطبيق القانون من معايير قومية إلى اقتصادية– اجتماعية، مما مكّن ضمّ عدد من البلدات العربية التي تندرج في أسفل السلم الاقتصادي –الاجتماعي إلى قائمة البلدات التي تتبوّأ سلم الحاجة إلى مساعدات حكومية في بناء الروضات وتجهيزها. بَيْد أنّ عدد هذه البلدات ضئيل، وما زالت هناك حاجة إلى المزيد من العمل والضغوط من أجل ضمان توزيع المساعدات الحكومية على نحو عادل.

للمزيد أنظر/ي: إسبانيولي نبيلة: **واقع التربية في جيل الطفولة المبكرة في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل**، إصدار «مشاركة»، ومركز الطفولة– الناصرة، ٢٠٠٨.

٥٧ تقرير عن أوضاع تربية الطفولة المبكرة في الوسط العربي في إسرائيل: مميزات، معطيات واستنتاجات، إصدار منتدى الوفاق المدني وصندوق إبراهام، ٢٠٠٥.

٥٨ على الرغم من الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة لإصدار «برنامج إطار» و «خطوط موجّهة للعمل في رياض الأطفال» وبعض المناهج الخاصة بالتربية البدنية واللغة ، إلاّ أنّ هذه الموارد تبقى مترجمة عن العبرية، مع تعديلات شكليّة لتلائم المربية العربية.

٥٩ هناك بوادر لتشكيل مثل هذه الهيئة، نذكر منها مبادرة «مشاركة» وهي ائتلاف لأربع هيئات مدنية تعنى بقضايا الطفولة المبكرة، وتعمل على تطوير المجال.

٦٠ نشهد في السنوات الأخيرة مبادرات أهليّة لبناء مدارس خاصّة مثل مدرسة مسار في الناصرة، وحوار في حيفا، ومدرسة يافا العربية الديمقراطية

٦١ أبو عصبة، خالد.(٢٠٠٦) **جهاز التعليم في إسرائيل**، مدار، رام الله.

٦٢ تقرير مركز أدفا (٢٠١٢): **استحقاق شهادة البغروت وفق مكان السّكن** (بالعبرية).

٦٣ إختبار «ميتساف» (מיצ»ב): اختبار قطري سنوي لقياس النجاعة والنماء، ويجرى في أربعة مواضيع دراسية: لغة الأم، الإنجليزية، العلوم والرياضيات، ويشارك فيها طلاب من الصفوف الخامس–الثامن.

٦٤ للإطلاع على نتائج الامتحانات بالتفصيل أنظر/ي:

http://cms.education.gov.il/NR/rdonlyres/59CFD816-EF48-4B01-B28A-8270D753069D/148425/Hesegim_Report_2011_15042012_f.pdf

٦٥ من بين هذه اللجان نذكر: لجنة يادلين (١٩٧٢)، لجنة بيلد (١٩٧٥)، لجنة هراري (١٩٨٦) لجنة بن بيرتس (١٩٩٩)، لجنة غولدشطاين (١٩٩٩) لجنة كاتس (١٩٩٩)، لجنة لبيد (٢٠٠٣) ولجنة دوفرات (٢٠٠٣). z

٦٦ جبارين، يوسف. إغبارية، أيمن: تعليم في الانتظار، **دراسات** ٢٠١٠ .

67 Mari,S.(1985) The Future of Paestinian Arab Education in Israel,**Journal of Palestine Studies**,vol.14,no.2;pp.52-73

٦٨ الحاج، ماجد.(١٩٩٦) المصدر السابق.

٦٩ أبو عصبة، خالد.(٢٠٠٦) المصدر السابق.

٧٠ البند ٢ من قانون التعليم الحكومي لعام ١٩٥٣.

٧١ أبو سعد، إسماعيل. (٢٠٠٦). «مناهج التعليم العربي في إسرائيل: أداة لتجهيل الفلسطينيين العرب». المنتدى الفكري الثاني. في: **العرب في الأدب ومناهج التعليم الإسرائيلية**. إعداد إسماعيل أبو سعد، سمير محاميد، إبراهيم أبو جابر، صالح أحمد. إصدار: مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم. ص ١١ – ٤٢.

٧٢ الفقرة ١١ في البند ٢ للقانون

٧٣ للمزيد أنظر/ي: ابو عصبة، خالد (٢٠٠٦) ص ١٥٠

٧٤ لجنة متابعة قضايا التعليم العربي هي لجنة شعبية تأسست عام ١٩٨٤، وانبثقت عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية. تواكب اللجنة عمل الجهاز التعليمي، وتسعى إلى تعميق دور المجتمع العربي في رفع سقف التعليم وتحسينه. لا تملك اللجنة آليات تنفيذية لتطبيق مناهج أو برامج في المدارس.

٧٥ للاطلاع على تفاصيل عمل هذه اللجان، أنظر/ ي: جبارين، يوسف وإغبارية، أيمن: (٢٠١٠) تعليم في الانتظار: السياسات الحكومية والمبادرات الأهلية للنهوض بالتعليم العربي في إسرائيل، دراسات.

٧٦ لجنة التوجيه للتربية للمواطنة (١٩٩٦) . أن نكون مواطنين، التربية على المواطنة. يذكر أنّه ورد في هذه الوثيقة لأول مرة ذكر العرب «كأبناء للشعب الفلسطيني».

٧٧ للاطلاع على بنود الوثيقة كاملة، أنظر/ ي: www.dirasat-aclp.org/arabic/files/ahdaf.doc

٧٨ الحاج، ماجد.(١٩٩٦) المصدر السابق.

٧٩ أبو عصبة، خالد.(٢٠٠٦) المصدر السابق.

٨٠ حول تاريخ تدخّل أجهزة الأمن الداخلي في تعيينات المدراء والمعلمين وفصلهم، أنظر/ي: عبده–مخول، جنان. أ(٢٠٠٧). «بين التعليم العربي والتعليم للعرب: سياسات التغييب وإمكانات التصدي». في: **مجلة الدراسات الفلسطينية**، شتاء ٢٠٠٧، ع ٦٩. ص ٩٥– ١٠٧.

٨١ غولان، دفنة. (٢٠٠٠) **عدم المساواة في التعليم- تحديات أمام سد الفجوات**، وزارة التربية والتعليم. القدس، ص ٢.

٨٢ عن تعريف المجلس، أنظر/ي: http://www.dirasat-aclp.org/arabic/index.asp?i=657

٨٣ راجع في هذا السياق البحث الذي أعدته جمعية الثقافة العربية (٢٠١١)حول مناهج التاريخ والموطن والجغرافيا والإنكليزي والفنون للمدارس العربية.

٨٤ مثل برامج «شاحر»، والتي تهدف إلى سدّ الفجوات التعليمية والتربوية بين شرائح مجتمعية مختلفة.

٨٥ أبو عصبة، خالد (٢٠٠٦).

٨٦ إغبارية، أيمن.(٢٠١٠) **سياسات تأهيل المعلمين العرب في إسرائيل واستحقاقات الهوية**، مركز دراسات.

٨٧ كوهين، هيلل (٢٠٠٦). «**عرب جيدون: الاستخبارات الإسرائيلية والعرب في إسرائيل – وكلاء ومشغلون، عملاء ومتمردون، أهداف وأساليب**». القدس: كيتر.

88 Mari,S.(1985) The Future of Paestinian Arab Education in Israel,Journal of Palestine Studies,vol.14,no.2;pp.5273-

٨٩ أبو عصبة، خالد.(٢٠٠٦) الرؤية التربوية والتخطيط الاستراتيجي لجهاز التربية والتعليم العربي في إسرائيل، وثيقة قُدمت للجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، ونوقشت وأقرّت في لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، وصدر ملخص عنها ضمن «**التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل**»، كانون الأول ٢٠٠٦، واعتُمدت في المؤتر السابع للتعليم العربي، نيسان ٢٠٠٨).

٩٠ أبو عصبة، خالد. المصدر السابق.

٩١ حيدر، عزيز : العملية التربوية والثقافية في المدارس العربية في إسرائيل، **مجلة الكرمة**، عدد ٢، ٢٠٠١.

٩٢ طربيه، حمد.(١٩٩٩) **تآكل المعلم العربي كنتاج لتصّور «مقدرته الذاتية» والمناخ الاجتماعي في المدرسة**، رسالة مقدمة إلى جامعة حيفا للحصول على درجة دكتوراة.

٩٣ للمزيد عن دور السلطات المحلية، أنظر/ي: أبو عصبة، خالد. وعرار، خالد: **مواقف ورؤى المسئولين عن جهاز التعليم في السلطات المحلية العربية في إسرائيل**، مجلة جامعة، عدد ١٣ (٢٠٠٩) ص ١٣٥.

٩٤ أمارة، محمد: **اللغة العربية في إسرائيل، سياقات وتحديات، دراسات (٢٠١٠)**.

٩٥ للاطلاع على التقرير الكامل للجنة، أنظر/ ي: htm#3.4-http://www.knesset.gov.il/committees/heb/docs/school15